فصلنامه تخصصی علم اصول
فصلنامه علمی ـ پژوهشی
سال دوم ـ شماره دوم ـ زمستان ۱۳۹۵
۲

التوثیق العام فی مقدمة تفسیر علی بن ابراهیم

جعفر النجفی(بستان) [۱]

« بسم الله الرحمن الرحیم»

الموجز

أنّ حجیة التوثیق العام الوارد فی مقدمة تفسیر علی بن ابراهیم تتوقف علی اثبات أمور:

۱- أنّ ما یعرف فی متناول أیدینا بتفسیر القمی تألیف علی بن ابراهیم.

۲- أنّ مقدمة الکتاب الموجود فی متناول أیدینا من علی بن ابراهیم.

۳- أنّ عبارة علی بن ابراهیم فی المقدمة تدل علی وثاقة جمیع الوسائط الواردة فی أسانید تفسیره الاّ ما خص. والرسالة التی نقدمها تحاول اثبات تلک الامور.

المصطلحات الرئیسیة: الحجیة، التوثیق العام، التوثیق الخاص.

۱. استاد خارج فقه و اصول حوزه علمیه قم .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد و آله الطاهرين. أما بعد فإنّ تكاثر الكلمات حول التوثيق العام الوارد فى مقدمة تفسير على بن ابراهيم من مثبتٍ و نافٍ و توجيه إشكالات عليه لم تكن تامةً فى نظرى القاصر رغّبنى أن أتعرّض لما أوردوه و الى الاجابة عنه.

ضرورة البحث:

إنّ كتبنا الرجالية تعرّضت لحال كثير من الرواة و خلت عن ذكر جماعة و ذكرت جمع لم تتعرّض لحالهم فإن تمّ بعض التوثيقات العامة كالتوثيق الوارد فى مقدمة تفسير على بن ابراهيم نحصل على وثاقة جمع كنّا نتعامل معهم معاملة المجاهيل و هذه فائدة عظيمة نتمكّن بسببها من الحصول علي الأمارات و تمنعنا من اللّجوء الى الاصول العملية.

المبحث الأوّل: فى إثبات صحّة إسناد الكتاب الذى فى متناول أيدينا إلى على بن ابراهيم:

و فيه فصلان: الفصل الاول فى اثبات مقتضى صحّة الإسناد:

أنّ تفسير على بن ابراهيم من الكتب المعروفة و أقرّ بذلک حتى من إعترض على صحة اسناد هذه النسخة أو بعضها إلى على بن ابراهيم و تكفى معروفيّتها فى صحة إسناد ما بأيدينا- فى مرحلة المقتضى- إلى على بن ابراهيم كما تكفى فى إسناد الكافى الموجود فى متناول أيدينا إلى الكلينى «قدس سره» ولكن لإستحكام المدعّى و لئلاّ يأتى بعد ذلک من يشكّک فى معروفيّة الكتاب نقول يشهد لمعروفيّة تفسير على بن ابراهيم ظهوران:

١- ما يرجع إلى الإخبار بأنّ له كتاب و توضيحه:

إنّ بعض من قرُب عهده من على بن ابراهيم إن لم يعدّ معاصراً له كإبن النديم يشهد بأنّ له كتاب تفسير و بعض منهم كالحسن بن حمزة- الواقع فى طريق النجاشى- صرّح

بـأن علـى بـن ابراهيـم أجـاز لـه نقـل تفسـيره[1] و بعـض تأخّـر عنـه بقليـل كالنجاشـى و الشـيخ حيـث يفصـل بينهـم و بيـن علـى بـن ابراهيـم واسـطتان فـى الطريـق الصحيـح فقـد ذكـرا التفسـير فـى عـداد كتبـه بـل جعـلاه أوّل كتبـه و قـد عـدّ كل مـن الذهبـى فـى ميـزان الاعتـدال[2] و ابـن حجـر فـى لسـان الميـزان التفسـير فـى عـداد كتبـه ايضـاً.[3]

٢- ما يرجع إلى نقلهم عن كتابه و توضيحه:

قـد نقـل شـيخ الطائفـة عنـه فـى تهذيبـه و تبيانـه[4] و الطبرسـى المتولـد سـنة۴۵۸ (هــ ق) يعنى سـنتان قبـل وفـاة الشـيخ و المتوفـى ۵۸۴ علـى الأشـهر فيهمـا فقـد نقـل عنـه الكثيـر فـى تفسـير مجمـع البيـان[5] و فـى أعـلام الـورى كمـا نقـل عنـه ابـن شـهر آشـوب مـن أعـلام القـرن السـادس فـى مناقـب آل ابـى طالـب و ابـن طـاووس مـن أعـلام القـرن السـابع فـى سـعد السـعود و فـى فـرج المهمـوم[6] و كـذا العلامـة فـى التذكـرة[7] و المختلـف[8] و المنتهـى[9] و الشـهيد مـن أعـلام القـرن الثامـن فـى القواعـد و الفوائـد و لخّصـه العقائقـى سـنة ۷۶۷ و الكفعمـى مـن أعـلام القـرن التاسـع فـى المصبـاح و لخّصـه شـيخ ابراهيـم الكفعمـى مـن اعـلام القـرن العاشـر المتوفـى سـنة ۹۰۵ و شـرف الديـن الاسـترابادى مـن أعـلام القـرن العاشـر أيضـاً فـى تأويـل الآيـات و كل مـن المجلسـى و الشـيخ حـرّ و البحرانـى و الحويـزى مـن أعـلام النصـف الثانـى مـن القـرن الحـادى عشـر و النصـف الأوّل مـن القـرن الثانـى عشـر. هـذا و مقتضـى معروفيّـة الكتـاب أن تكون نسـخه كثيـرة و فـى متنـاول الأيـدى الاّ أن يكـون للمؤلّـف كتابـان: مفصّـل و مختصـر ذاك المفصّـل، و أنّ لأحدهمـا مرجّحـات كثيـرة تقتضـى بقائهـا و انعـدام الاخـرى، علـى مـا سـيأتى احتمالـه عـن

١. رجال النجاشى صفحة
٢. ج ٣ ص ١١.
٣. ج ۴ ص ١٩١.
۴. التهذيب ج۴ باب اصناف اهل الزكاة حديث ١٢٩ ص ۴٩.
۵. مجمع البيان ج ٨ ص ۵۶۴ و ٧١٠.
۶. فرج المهموم ص ٢۵
٧. التذكرة ج۵ ص ٣۵۵.
٨. المختلف ج٢ ص ٢٠٢ و ٢٠۴ و ٢٠۶.
٩. منتهى المطلب ج٨ ص ٣۴٣.

قریب و علیه فاحتمال إنعدام الکتاب فی زمان بالکلیّة و الإتیان بنسخة جعلیّة تنسب إلی المؤلّف و ینخدع بها من قَرُبَ زمانه من زمن الجعل لأنّ أیّ زمان فرض الجعل فیه کان قریباً من طبقة نقلت عنه، غیر عقلائی ولو کان لبان. و هل یحتمل ذلک فی أحد الکتب الأربعة؟ فإنّ تفسیر علی بن ابراهیم مثلها فی المعروفیّة. نعم للمعروفیّة مراتب لو شُکّک المعروفیّة فی اتّحاد مرتبة التفسیر و الکافی من حیث المعروفیّة لم یکن الاختلاف بحدٍّ یکفی لتحقق الجعل فی جانب التفسیر و إختفائه علی العلماء.

لا یقال: إن القیاس مع الفارق لأنّه لم یتوجّه الاشکالات الآتیة علی سائر الکتب المعروفة.

لأنّا نقول: إن البحث فی حدود المقتضی فهما من هذه الجهة سیّان.

لا یقال: أن المعروف قد ینعدم کمدینة العلم للصدوق «قدس سره» فضلاً عن إنعدام بعض ما یعدّ معروفاً کتفسیر علی بن ابراهیم.

لأنّا نقول: أنّ معروفیّة کتاب مدینة العلم غیر واضحة فلعلّ عمدة روایاته کانت تکرار لروایات من لایحضره الفقیه أو لم یکن نظمه جیداً فلم یأخذ مکاناً فی الأوساط العلمیة. سلّمنا معروفیّته و لکن لم ندعّ أن المعروف لا ینعدم أصلاً. نعم إدّعینا أن إنعدام المعروف أصله و فرعه و بثّ غیره مکانه بحیث یخفی علی العلماء، أمر فی غایة الاستبعاد و کیف کان قد یؤیّد ما اخترناه ما قیل من أنّ ما ینقله الطبرسی عن تفسیر القمی کثیر و عمدته موجود فی التفسیر المنسوب إلی علی بن ابراهیم و کذا من ما ینقله الحسن بن سلیمان من أعلام القرن الثامن و ابن طاووس عن التفسیر جله المتآخم للکل موجود فی التفسیر الفعلی و إن اختلف بعض تعابیره.

و ملخص الکلام أنّ الدلیل المتقدم یفید الإطمئنان بأنّ النسخة التی فی متناول أیدینا- بعد الغض عن الاشکالات الآتیة، تألیف علی بن ابراهیم و إختلاف عبائرها مع ما نقلوه طوال التاریخ عن تفسیر علی بن ابراهیم اختلاف لا یضرّ بصحّة النسبة کما لا یضرّ بالاستدلال بما ورد فیها لأنّه اختلاف یسیر تارةً و یرجع إلی دوران الأمر بین الزیادة و النقیصة ثانیةً و إلی التعارض المحتمل الناشئ من النقل بالمعنی ثالثةً.

ثم ليعلم إنّ النكتة التی يدور عليها الاستدلال تشترک مع النكتة التی علی أساسها نقول بحجيّة السيرة المتشرعيّة القائمة علی الأمور المبتلی بها كالطهارات الثلاثة و صلاة الجماعة و الحج و ... فإنّ احتمال تبدّل الحكم الذی قامت عليه سيرتهم، علی أساس فتوی فقيه و متابعة من بعده له من دون أن يتعرّضوا لتغيير الفتوی و سببه، أمر غير محتمل و لذلک يقال بتقديم السيرة المتشرعية اذا عارضت الخبر الصحيح الاعلائی لأنّ السيرة المتشرعيّة دليل قطعیّ و ذاک ظنیّ فإنّ نفس النكتة تأتی فی إسناد النسخة المعروفةإلی مؤلّفها. و لا فرق فيما ذكروه بين دعوی تبدّل جميع النسخة أو تبدّل بعضها فإنّ المعروفيّة تمنع من ذلک كلّه فی حد المقتضی.

هذا كلّه يستلزم عدم ضياع التفسير المنسوب الی علی بن ابراهيم بالكليّة و لكنّه لا ينافی اختيارنا ضياع تفسيره الكبير و بقاء ما اختصره من تفسيره لمزايا وجدت فی المختصر كما ضاع رجال الكشی و بقی ما اختاره شيخ الطائفة منه و سيأتی تقريب ذلک.

و قد إتّضح ممّا قدّمنا أنّ المراد بالمقتضی الظهور لا قاعدة المقتضی و المانع حتی يناقش فی حجيّتها.

الفصل الثانی: فيما أدّعی مانعيّته عن تأثير المقتضی و هی أمور نتعرّض لها بعد المقدّمة التالية:

إنّا نحاول فی مقام الإجابة أن نبيّن أنّ ما تخيّل أنّه محال عادی أو احتمال غير عقلائی أمر ممكن عقلاً، غير مستبعد عقلائياً، و دعوی الخصم الغرابة لابدّ أن يراد بها أحد الإحتمالين و هذا المقدار كافٍ فی رفع المانع بعد أن أثبتنا الظهور المتقدّم. اذا عرفت ذلک نرجع إلی بيان الموانع مآل عمدتها إلی أنّ التفسير الموجود بأيدينا ملفّق من تفسير علی بن ابراهيم و تفسير أبی الجارود و تفاسير أخری و استشهدوا عليه بشواهد:

الأوّل: أنّه ينقل من أوّل الكتاب إلی قوله تعالی: « **أنی أخلق لكم من الطين كهيئة الطير**»[1] عن علی بن ابراهيم و من هناک- كثيراً ما- عن تفسير أبی الجارود و هكذا

۱. آل عمران ۴۹

(مع أنها تفاسير مستقلة).

و فيه: أنّ ما يلاحظ كبروياً:

١- إن علی بن ابراهيم متأخر عن أبی الجارود. ذاک من أصحاب الباقر عليه السلام و هذا من معاصری أبی محمد العسكری عليه السلام.

٢- إنّ علی بن ابراهيم كسائر المحدّثين قد ينقل عمّن تقدم عنه بواسطة كابر عن كابر و قد ينقل عن كتاب من تقدم عنه بعد استجازته عن مشايخه المتّصلين بصاحب الكتاب

لا يبقی مانع عن تجميع علی بن ابراهيم فی كتابه عن مشائخ أو عن كتبهم بعد وجود طريق إلی الراوی أو كتابه و لذلک تراه قد ينقل ما وصل إليه بأسانيده عن الامام الباقر عليه السلام تارةً عن طريقه إلی جابر عن الباقر عليه السلام و ثانيةً عن طريقه إلی أبی الجارود عن الباقر عليه السلام و ثالثةً عن طريقه إلی أبی حمزة الثمالی و رابعةً عن طريقه إلی ابن المستنير و هكذا. وقد ينقل ما وصل إليه بأسانيده عن الامام الصادق عليه السلام تارةً عن طريقه إلی حريز عن الصادق عليه السلام و ثانيةً عن طريقه إلی علی بن عقبه عن الصادق عليه السلام و ثالثةً عن طريقه إلی أبی بصير. هذا و قد ينقل ما وصل إليه بأسانيده عن أمير المؤمنين أو الكاظم أو الرضا عليهم السلام. كلّ ذلک قد يكون بالنقل عنهم بوسائط و قد يكون بالنقل عن كتبهم التی أجيز فی نقلها.

نعم ما كان ملفتاً أنّه لم يتعرّض لما ورد عن أبی الجارود عن الامام الباقر عليه السلام طوال سورة البقرة و قسماً من سورة آل عمران و اكتفی هناک بما وصل إليه عن طريق سائر الرواة عن الامام الباقر عليه السلام ثم نقل بسنده عن أبی الجارود بكثافة غطّت ما ينقله عن سائر الرواة عن الامام الباقر عليه السلام و هذا لايعد اشكالاً علی الكتاب فلعلّه لم يعثر عليه أوّلاً ثم نقله عن معاصره احمد بن محمد الهمدانی بسنده المتصّل إما بالقرائة عليه أو بالاستجازة منه.

ولو كان ذلک إشكالاً لوَرَد مثله - نقضاً- علی مجمِّع الكتاب بأنّه لِمَ ترک النقل عن

أبـی الجـارود فـی اوائـل الکتـاب ثـم أکثـر النقـل عنـه بعـد قولـه تعالی«**أنـی أخلـق لکـم کهیئـة الطیـر**»

الثانـی: أنّـه جـاء فـی ابتـداء سـورة الفاتحـة« حدّثنـی ابوالفضـل العبـاس بـن محمد بن القاسـم بـن حمـزة بـن موسـی بـن جعفـر (علیهمـا سـلام) قـال حدثّنـی ابوالحسـن علی بـن ابراهیـم.....»

فـدلّ علـی أنّ مجمّـع التفسـیر الموجـود هـو ابوالفضـل العبـاس ینقـل عـن علـی بـن ابراهیـم و عـن غیـره.

و فیـه: نحـن نسـلّم أنّ ظاهر«حدثنـی ابوالفضـل» أنّ فاعـل «حدثنـی» تلمیـذ أبـی الفضـل و أنّ ابالفضـل قـرأ الکتـاب علیـه أو املـئ علیـه مـن ظهـر القلـب کمـا نسـلّم أن قولـه« قـال حدثنـا ابوالحسـن علـی بـن ابراهیـم» ظاهـر فـی قرائـة علـی بـن ابراهیـم الکتـاب علـی أبـی الفضـل أو الإمـلاء علیـه مـن ظهـر القلـب و لکـن وقـوع وسـائط قبـل المؤلّـف لایـدلّ علـی أنّ الکتـاب تجمیـع مـن أحدهـم لکتـابٍ غیـر کتـاب علـی بـن ابراهیـم اذ لـو دلّ علـی ذلـک لـدلّ مـا ورد اوّل کتـاب الفهرسـت لشـیخ الطائفـة:

أخبرنـا الشـیخ الفقیـه الصالـح رشـید الدیـن أبـو البـرکات العبـداد بـن جعفـر بـن محمـد بـن علـي بـن خسـرو الدیلمـي رحمـه اللـه بقراءتـي علیـه فـي عـدة مجالـس (بقـراح أبـي الشـحم) آخرهـا یـوم الثلاثـاء سـادس عشـر جمـادی الأولـی مـن سـنة سـبع و ثمانیـن و خمسـمائة بالجانـب الشـرقي مـن بغـداد، قـال أخبرنـي الفقیـه جمـال الدیـن أبـو عبـد اللـه الحسـین بـن هبـة اللـه بـن الحسـین المعـروف بابـن رطبـة السـوراوي بسـوراء المدینـة فـي منزلـه قـراءة علیـه، قـال أخبرنـي الفقیـه أبـو علـي الحسـن بـن محمـد بـن الحسـن الطوسـي رحمـه اللـه قـراءة علیـه قـال أخبرنـي السـعید الوالـد أبـو جعفـر محمـد بـن الحسـن بـن علـي الطوسـي رضـي اللـه عنـه[1]

علی أنّ الکتاب تجمیع من احدهم و لایلتزمون به.

۱. الفهرست ص ۱

و الحلّ أنّ أحد طرق النقل التی کانت رائجة هو أن یملئ الاستاذ کتابه علی التلمیذ و یکتب التلمیذ ما أملی علیه شیخه و من الطبیعیّ فی مثله أن یکتب التلمیذ قبل اسم شیخه کلمة« حدّثنا فلان» لیسند ما أورده، إلی شیخه هذا. و أما کلمة «حدّثنی» الأولی ففیها جهتان من البحث:

۱- مجهولیّة قائله و سیأتی الإجابة عنه عند بیان الإشکال الثانی عشر.

۲- احتمال أن یکون هو مؤلّف الکتاب فیرد علیه أنّه لو تمّ لورد مثله علی الکافی حیث جاء أوّله: «**اخبرنا ابوجعفر محمد بن یعقوب**» و علی امالی المفید حیث ورد أوّله: «**حدثّنا الشیخ الاجل المفید ابو عبد الله محمد بن نعمان ادام الله حراسته و توفیقه فی هذا الیوم(یوم السبت مستهل شهر رمضان سنة اربع و اربع مئة**» و هذا احتمال لایلتزمون به.

الثالث: أنّه کثیراً ما یقول ضمن ابحاث الکتاب «قال علی بن ابراهیم» مما یدلّ علی أنّ الناقل غیر علی بن ابراهیم.

و فیه: لو دلّ ذلک علی أنّ الکتاب لغیر علی بن ابراهیم لورَد مثله علی شیخ الطائفة حیث یقول کثیراً ما فی الاستبصار: «قال محمد بن الحسن الطوسی»[۱] و محمد ابن ادریس حیث یقول کثیراً ما فی سرائره «قال محمد بن ادریس»[۲]. والحلّ أنّ اتیان کلمة«قال» کان متعارفاً فی موردین:

۱- ضمن الأبحاث إمّا لتمییز المصنّف کلامه عمّا یرویه فکأنّه یعلن بهذه الکلمة انتهاء الروایة السابقة و شروع ما توصل إلیه ذهنه الشریف و إمّا لتمییز ما یرویه باسناده عمّا استجاز غیره فی نقله. و یأتی هذا التوجیه فی قوله« وفی روایة أبی الجارود» أیضاً.

۲- صدر الکتاب قبل اسم المؤلف. أنظر اول کتاب من لایحضره الفقیه حیث ابتدء بقوله: « **قَالَ الشَّیْخُ الْإِمَامُ السَّعِیدُ الْفَقِیهُ نَزِیلُ الرَّیِّ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِیِّ بْنِ الْحُسَیْنِ**

۱. ألإستبصار ج۱ ص ۶۶ و ۷۰ و ۱۷۹ و ۱۹۷ و ۲۰۶.
۲. السرائر ج۱ ص ۹۴ و فی بحث طلاق السکران و الأبحاث التی تتبعه.

بْنِ مُوسَى بْنِ بَابَوَيْهِ الْقُمِّيُّ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمَّا سَاقَنِي الْقَضَاءُ إِلَى بِلَادِ الْغُرْبَةِ.....»

و أنظر كتاب علل الشرائع حيث ابتدء بقوله: « **قال الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه الفقيه القمي رضي الله عنه و أرضاه و جعل الجنة منقلبه و مثواه**»

و أنظر كتاب معانى الأخبار و غير ذلک. فتلخّص أنّ كلمة«قال» تارةً ترد فى صدر الكتاب من قِبَل شخص آخر فتكون من قبيل قوله«حدثنى ابوالفضل العباس بن محمد» و قد تقدم توجيهه و تارةً ترد فى صدر الكتاب أو فى ضمنه من قِبَل المؤلّف و لكل منهما فى كلمات القوم نظائر.

الرابع: أنّه نقل فى الكتاب أحاديث عن جماعة يتوجّه على نقله عنهم ايرادات ثلاثة:

الف: أنّهم متأخّرون عن على بن ابراهيم فكيف ينقل المتقدّم عن المتأخّر. مثاله:
١- ابوالعباس الرزاز محمّد بن جعفر المتولد سنة ٢٣٣ المتوفى سنة ٣١٣ نقل عنه على بن ابراهيم تارةً بالكنية«ابوالعباس» فى صفحة ٣١٢ و تارةً باللقب«الرزاز» فى صفحة ١٠٤٧

٢- ابن عقدة احمد بن محمد الهمدانى المتوفى سنة ٣٣٢ و الذى نُقل عنه أنّه حدّث سنه ٢٦٥ ونقل على بن ابراهيم عنه فى صفحة ٥٥ و ٢٩١ و ٣٣٢

٣- ابن همام الاسكافى محمد بن ابى بكر المتولد ٢٥٨ و المتوفى سنة ٣٣٦ نقل على بن ابراهيم عنه فى صفحات ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧١١ و ٧١٩ و ٧٢٢ و ٩٤٣ و ٩٦٦ و ١٠٨٥ و ١١٠٧ و غيرهم.

ب: إنّ على بن ابراهيم لم ينقل عنهم فى غير هذا الكتاب فإنّه وقع فى أسناد سبعة آلاف و مئة و اربعين مورداً لم ينقل فيها عمّا تقدّم ذكرهم و عن امثالهم الاّ فى هذا التفسير فهذا دليل على أنّ مصنّف الكتاب غير على بن ابراهيم و متأخّر عن هؤلاء و هو الذى ينقل عنهم لا على بن ابراهيم.

ج: أنّ ابن عقدة يروى عن الكلينى أحاديث الكافى، و الكلينى تلميذ على بن ابراهيم،

فکیف یروی فی هذا التفسیر عن ابن عقدة رجل هو من اجلّ مشایخ استاذه.

و یرد علی ایراده الأوّل: أنّ هؤلاء یعدّون أقراناً لعلی بن ابراهیم و لیسوا متأخّرین عنه زماناً خصوصاً و أنّ زمن فوت علی بن ابراهیم غیر معلوم و انما المتیقّن حیاته سنة ۳۰۷ و لعلّه بقی سنین بعد ذلک و خصوصاً أنّ نقلهم کثیراًما کان عن الکتاب، ذاک یجیز لهذا نقل کتابه، و هذا یجیز لذاک، فهی شیخوخة عرضیّة لا طولیّة، و لا مانع من نقل المعاصر عن معاصره، و یؤیّد ذلک أنّ الکلینی ینقل عن الرزاز کما ینقل عن علی بن ابراهیم.

و یرد علی الثانی أنّه إن جعل منشأ الغرابة ندرة نقل علی بن ابراهیم عن هؤلاء و إن کانت إرادة ذلک مستبعدة، فإنّ لعلی بن ابراهیم مشایخ کثیرین ینقل عن بعضهم الکثیر و عن بعضهم روایة واحدة أو روایتین و هذا لایختصّ بالتفسیر و إن نقله القلیل عن شخص لایدلّ علی عدم تمامیّة نسبة الکتاب المنقول فیه تلک الأحادیث إلی علی بن ابراهیم کما لو دلّ علی ذلک لدلّ ما نقل فی الکافی عنه عن أخیه إسحاق بن ابراهیم، الروایتان أو الثلاث، علی عدم صحة النقل و کذا لدلّ ما نقله فی الکافی عنه عن اسماعیل بن محمد و ما نقله عنه عن الحسین بن الحسن و جماعة کثیرة کلاً روایة واحدة، علی کذب النسبة و لا یقولون به.

هذا و إن جعل منشأ الغرابة عدم نقله عن هؤلاء فی غیر هذا الکتاب فإنّ ما یرویه عن هؤلاء اما قلیل فلا مانع عقلی من ذکره فی کتاب واحد و لا استبعاد عقلائی فی ذلک و إما کثیر فمن المحتمل أن تکون تلک الطرق واصلة إلی الکلینی و غیره و لکن لم یتعرّض لها فی کتابه لأنّه اقتصر علی النصوص الأقوی سنداً و دلالة عنده.

و یرد علی الثالث: إنّ نقل الاستاذ عن تلمیذ تلمیذه و إن کان أمراً نادراً و لکنّه قد یتّفق لنکتة. مثاله:

المعروف أنّ السیّد محمد الروحانی«قدس سره» کان تلمیذاً للسیّد الخوئی و أنّ السیّد الصدر کان فی مدة من الزمن تلمیذ السیّد الروحانی و إنّ السیّد کاظم الحائری تلمیذاً للسیّد الصدر فلو فرضنا إنّ جمیعهم کانوا یحضرون درس السید الخوئی مدة من الزمن و أتّفق یوماً لم یحضر فیه کل من السیّد الروحانی و السیّد الصدر درس الاستاذ الأکبر

فسأل السيّد الروحانی السيّد الحائری عمّا أفاده استاذ الكل فی مجلس درسه ثم نقل السيّد الروحانی ما أفاده استاذ الكل عن السيّد الحائری فهل تواجه حكاية هذه القصة بالاستغراب و أنّه أمر غير عقلائی؟ لا. نعم النكتة فی هذا المثال عدم حضور الأستاذ درس أستاذه فی يوم من الأيام و لكنّ النكتة فی نقل علی بن ابراهيم عن ابن عقدة قد تكون انحصار طريق تفسير أبی الجارود بابن عقده لأنّ كلّ من نقل تفسير أبی الجارود نقله بالسند المذكور و حيث أراد علی بن ابراهيم استيعاب كتابه للمهمات خصوصاً بيان المعارضات و ما لم يكن عنده شیء فی تفسيره إلتجأ الی نقل تفسير أبی الجارود عن ابن عقدة. و ملخّص الكلام أن لو أخذنا بعين الاعتبار أنّ كلاً من ابن عقدة و علی بن ابراهيم أقراناً من حيث الزمان و الأقران قد ينقل كل منهم عن الآخر أو يستجيزه فی النقل لسهل علينا ما صعب قبوله ابتداءً.

الخامس: أنّه نقل فی الكتاب عن معاصری علی بن ابراهيم مثل أحمد بن إدريس المتوفی سنة ۳۰۶ نقل عنه فی صفحة ۳۰۰ و ۳۲۳ و غيرهما مما يكون مجموعه واحداً و خمسين مورداً و حميد بن الزياد النينوايی المتوفی ۳۱۰ نقل عنه فی صفحة۷۰۷ و ۸۰۵ و ۸۲۹ و محمد بن جعفر الأسدی المتوفی ۳۱۲ و جماعة أخری.

و فيه: أنّه يعرف جوابه مما سبق.

السادس: أنّه نقل فی الكتاب عن ابراهيم بن هاشم بواسطتين(صفحة۸۶۸) فإن كان المؤلّف علی بن ابراهيم كان النقل المذكور غريباً لأنّه نقل عن أبيه ۶۲۱۴ حديثاً بلاواسطة فكيف توسط غيره- هنا- فضلاً عن الواسطتين فلابدّ أن يكون المؤلّف شخص غير علی بن ابراهيم و يتّصل بابراهيم بن هاشم بالواسطتين.

و فيه: أنّه قد يتّفق ما يلجأ علی بن ابراهيم إلی هذا النقل مثل ما إذا كان المورد رواية أراد نقلها بعد كبر السن و عروض النسيان أو أراد فی حال كبره أن يروی ما تحمله حال صغره ففی مثلهما لا يعتمد علی سماعه السابق بل يوسّط بينه و بين شيخه ما يتمّ به إخراج الخبر عن الإرسال أو يزيل به الترديد. نعم طبع القضية يقتضی أن تكون هذه الموارد قليلة و هو كذلک لأن ما ينقله عن أبيه بواسطتين لعلّه رواية واحدة.

السابع: أن ابن طاووس عرّف النسخة التی وصلت إلیه عن طریق أحد ذراری علی بن ابراهیم بأنّ لها أربعة أجزاء فی مجلدین و لم یوجد الآن أثر من الترتیب المذکور.

و فیه: أن الموجود فعلاً مجلدان أیضاً غایة الأمر أنّه لا یحتوی علی العنوان المیّز للجزء اللاحق عن الجزء السابق و هذا المقدار لا یدلّ علی أن ما بأیدینا غیر تفسیر علی بن ابراهیم فلعلّه نفسه لکن زال المائز بین الجزئین لعارض عرض خصوصاً لو لاحظنا أنّ المتعارف فی المائز بین الجزئین فی السابق جملات کالإبتداء بالبسملة و الحمدلة من دون أن یکون وضع الفهرس للموضوعات فی آخر الجزء الأوّل متعارفاً و البناء علی زوال خطین أو ما یقاربهما أهون من الإلتزام بزوال کتاب معروف بالکلیّة و الإتیان بکتاب آخر بدلاً عنه و خفاء ذلک علی الجمیع.

الثامن: أنّ بین تفسیر علی بن ابراهیم الذی أشار إلیه شیخ الطائفة و النجاشی و بین التفسیر الموجود عموماً من وجه و الدلیل علی ذلک أن شرف الدین الأسترآبادی من أعلام القرن العاشر نقل فی کتابه تأویل الآیات الباهرة عن تفسیر علی بن ابراهیم کثیراً و نری أن بعض ما ینقله موجود فی التفسیر الذی یکون فی متناول أیدینا فیکون نقطة اجتماع و ینقل عنه موارد لا تطابق ما بأیدینا فیکون نقطة افتراق التفسیر الاصلی و نقل التفسیر الموجود عمّن تأخّر عن علی بن ابراهیم و لا یذکر فی سائر المصادر أنّ علی بن ابراهیم نقل عنه و مثله لا یکون فی النسخة الأصلیة فیُشکّل نقطة افتراق التفسیر الموجود فالتفسیر الذی فی متناول أیدینا لم یکن جمیع تفسیر علی بن ابراهیم بل أخصّ منه کما أنّ التفسیر الموجود یعّم تفسیر علی بن ابراهیم و غیره من التفاسیر و ممّا یقوّی الإشکال أنّه نقل کتاب مجمع البیان و مناقب آل ابی طالب و مثالب النواصب و سعد السعود و فرج المهموم عن تفسیر القمی ما لا یوجد فی التفسیر الموجود و قد إستقصاها بعض الأفاضل فبلغت خمسة و عشرین مورداً استخرجت ستة موارد من سائر الکتب و تسعة عشر مورداً من کتاب تأویل الآیات.

و علی أیّ حال فقالوا : إنّ وجود سقط و مغایرة بهذا الحدّ غریب فی الکتب و یسقط التفسیر المذکور عن الإعتبار و کلما ازداد العدد إشتدّ وهن الکتاب.

و فيه: إن إستبعاد نقل على بن ابراهيم عن جماعة متأخرين من حيث الطبقة من جهةٍ و عدم نقله عنهم فى سائر المصادر من جهةٍ أخرى فقد مضى الإجابة عنه فإلى هنا تنقلب النسبة من العموم من وجه إلى العموم المطلق و أماّ دعوى أخصيّة التفسير الموجود عن التفسير الأصلى فإن اشتمال هذه النسخة على بعض ما كان فى النسخة الأصلية لا يوجب سقوط هذا النسخة عن الإعتبار و لا يوجب الخدشة فى التوثيق العام الوارد فى صدرها.

إن قلت: إن الإختلاف لم يكن فى مجرد النقيصة حتى يجاب بذلك اذ تارةً تنقص هذه النسخة عن النسخة الأصلية و تارة تغاير هذه النسخة، النسخة الأصلية و وجود هذا المقدار من الإختلاف بالنقص و التغاير غير متعارف.

قلت: يرد عليه نقضاً و حلاًّ:

أمّا نقضاً: فبكتاب تأويل الآيات نفسه فإنّ الفاصل الزمنىّ بين تأليفه و بين زماننا يقلّ بكثير عن نصف المدة التى تفصل بين زمان تأليف كتاب على بن ابراهيم و بين زماننا و مع ذلك فإنّ تغاير نسخه من حيث الزيادة و النقيصة و من حيث التباين، إن لم تزد على نسخ كتاب على بن ابراهيم- الّتى ينقل عنها الأعلام و الّتى توجد فى متناول أيدينا- فلا تقلّ عنه و لم يناقش واحد فى إسناد كتاب تأويل الآيات الموجود فى متناول ايدينا، إلى مؤلّفه بل جعلوا الواصل مع اختلاف نسخه مقياساً لمعرفة تغاير تفسير على بن ابراهيم الموجود فى زماننا مع التفسير الأصلى.

إن قلت: إنّ اختلاف نسخ تأويل الآيات قليل. نعم النسخة الخطية التى كانت فى تملك السيد مصطفى الخوانسارى(الصفائى) تغاير سائر النسخ. فإنها تشتمل على روايات كثيرة ليست فى تلك النسخ و هذه النسخة على ما كتب السيد الأبطحى فى مقدمة التفسير القمى الذى قام بطبعه نسخة مختصرة و المتعارف فى النسخ المختصرة أن تشتمل على ما يلتقط من محتويات الكتاب بعد حذف البعض الآخر كما يشتمل على ما يقتنى من مصادر أخرى و يترتب على ذلك:

١- إنّ النسبة بين المختصر و الأصل العموم من وجه.

۲- إنّ المختصر كتاب آخر لا يصلح جعله فی عرض سائر النسخ و النقض بأنّ نسخ تأويل الآيات مختلفة. سواء إختصره علی بن ابراهيم نفسه علی ما سيأتی أو إختصره غيره.

قلت: إنّ نسخة السيد مصطفی أو صورتها الفتوغرافيّة لم تصل بيدی و عبارة السيد الأبطحی فيها احتمالان نقرّب الجواب النقضی علی كل منهما.

۱- المختصر بمعنی ما التُقط من الأصل فيأتی فيها ما ذكرتم كمختصر تاريخ بغداد بالنسبة إلی نفس تاريخ بغداد فإنّ المختصر و إن يشتمل علی بعض ما جاء فی تاريخ بغداد يشتمل علی ما ليس فی تاريخ بغداد، مع معروفيّة الأصل، و يشهد لاستعماله بهذا المعنی ما أورده العقائقی فی تلخيصه لتفسير علی بن ابراهيم قال: « أختصرته بإسقاط الأسانيد و المكرّرات و حذف بعض لفظ القرآن الكريم لشهرته إلاّ ما بدّ منه و بحذف ما فائدته قليلة و ربما أضيف إلی الكتاب ما يليق به» فإن أريد بالمختصر ما ذكر، أجبنا بأنّ اختلاف سائر النسخ يكفی فی تمامية النقض و إليک نماذج:

الف: ورد فی صفحة ۳۰۹ ذيل قوله تعالی«و أحيط بثمره» الذی أثمرتها جنّته فی نسخةٍ و التی أثمر بها جنتک فی نسخةٍ أخری و أثمر بها جنتک فی نسخةٍ ثالثةٍ.

ب: ورد فی صفحة ۴۰۷ ذيل قوله تعالی« فما لنا من شافعين و لا صديق حميم» فقال لمّا يرانا هؤلاء و شيعتنا نشفع يوم القيامة يقولون فما لنا من شافعين و لا صديق حميم يوجد فی ثلاث نسخ و لا يوجد فی نسخة السيد الموحّد الإصفهانی.

ج: ورد فی صفحة ۴۴۱ ذيل قوله تعالی« وإذ قال ربّک للملائكة إنّی جاعل فی الأرض خليفة» أی أنّه لم يزل فيها يوجد فی ثلاث نسخ و يوجد مكانه فی نسخة مخطوطة المكتبة الرضوية: « و ما زال لله سبحانه فی الأرض خليفة».

د: ورد فی صفحة ۵۳۱ ذيل قوله تعالی« أنّی مسّنی الشيطان بنصب و عذاب» رواية و فيها« أمّا من صدق فهو فی الجنة و أمّا من كذب» يوجد هذا المقطع فی نسختين من كتاب تأويل الآيات و لا يوجدفی نسختين.

هـ: ورد فی صفحة ۵۷۰ ذيل قوله تعالی« شرع لكم من الدين ما وصّی به نوحاً» رواية

و فیها« و نحن أولی بکتاب الله و نحن أولی بدین الله» توجد هذه العبارة فی ثلاث نسخ من کتاب تأویل الآیات و لا توجد فی نسخة السید الموّحد الإصفهانی.

و: ورد فی صفحة ۶۶۹ ذیل قوله تعالی: « یخرج منهما اللؤلؤ و المرجان» روایة و فیها« من رأی مثل هؤلاء الاربعة: علیّ و فاطمة و الحسن و الحسین صلوات الله علیهم؟ لا یحبّهم الاّ مؤمن و لا یبغضهم الاّ الکافر فکونوا مؤمنین بحب اهل البیت و لا تکونوا کفاراً ببغض اهل البیت فتلقوا فی النار» ورد هذا المقطع فی نسخة مکتبة السید النجفی دون سائر النسخ.

ز: ورد فی صفحة ۴۶ ذیل قوله تعالی« یا ایها الناس أعبدوا ربّکم» «یا ایها الناس» یعنی سائر الناس المکلفین من ولد آدم علیه السلام «أعبدوا ربکم» أی أجیبوا ربّکم حیث أمرکم أن تعتقدوا أن لا اله الاّ هو وحده لا شریک له و لا شبیه و لا مثل [له] وردت هذه العبارة فی سائر النسخ و فی نسخة السید الخوانساری أستبدلت بما یلی: « ایها الناس من ولد آدم المکلفین «اعبدوا ربّکم الذی خلقکم و الذین من قبلکم لعلکم تتقون» باعتقاد التوحید و نفی التشبیه و أنّه....

ح: ورد فی صفحة ۱۱۶ ذیل قوله تعالی« **کلما دخل علیها زکریا المحراب**» روایة طویلة یوجد فی ذیلها: «**رَمَی فَاطِمَةَ بِبَصَرِهِ رَمْیاً شَحِیحاً فَقَالَتْ لَهُ فَاطِمَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا أَشَحَّ نَظَرَكَ وَ أَشَدَّهُ فَهَلْ أَذْنَبْتُ فِیمَا بَیْنِی وَ بَیْنَكَ ذَنْباً أَسْتَوْجِبُ بِهِ السَّخْطَةَ مِنْكَ فَقَالَ وَ أَیُّ ذَنْبٍ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبٍ أَصَبْتِهِ الْیَوْمَ أَ لَیْسَ عَهْدِي بِكِ وَ أَنْتِ تَخْلِفِین بِاللَّهِ مُجْتَهِدَةً أَنَّكِ مَا طَعِمْتِ طَعَاماً مُنْذُ یَوْمَیْنِ؟ قَالَ فَنَظَرَتْ إِلَی السَّمَاءِ وَ قَالَتْ إِلَهِي یَعْلَمُ مَا فِي سَمَائِهِ وَ أَرْضِهِ أَنِّي لَمْ أَقُلْ إِلَّا حَقّاً**» ورد هذا المقطع فی ثلاث نسخ من کتاب تأویل الآیات و لم یرد فی نسخة مکتبة السید المرعشیّ.

ط: ورد فی صفحة ۱۵۵ ابتداء سورة المائدة«بسم الله الرحمن الرحیم یا ایها الذین آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لکم بهیمة الأنعام» حدّثنی أبی عن النضر بن سوید عن عبدالله بن سنان عن ابی عبدالله علیه السلام قوله: «**اوفوا بالعقود**» قال بالعهود و أخبرنا الحسین بن محمد بن عامر عن المعلی بن محمد البصری عن ابن أبی عمیر عن أبی جعفر

الثانی علیه السلام فی قوله **یا ایها الذین آمنوا أوفوا بالعقود** قال إنّ رسول الله صلی الله علیه و آله عقد علیهم لعلیّ بالخلافة فی عشرة مواطن ثم أنزل الله « **یا ایها الذین آمنوا أوفوا بالعقود التی عقدت علیکم لأمیر المؤمنین علیه السلام**» و فی نسخة لا توجد الروایة الأولی و فی نسخة لا توجد الروایة الثانیة.

۲- المختصر بمعنی الناقص لسقوط أوّله أو آخره و إتّحاد الموجود منه مع مثله فی سائر النسخ و علی هذا الإحتمال فیصحّ عدّ نسخة السیّد مصطفی الخوانساری فی عرض سائر النسخ کما فعله السید الأبطحی و تمّ النقض لإشتمال هذه النسخة علی الکثیر مما لا یوجد فی سائر النسخ و إلیک نماذج من الإختلاف المذکور:

الف: ورد فی صفحة ۲۷۰ ذیل قوله تعالی« **و أوحی ربّک إلی النحل**....» حدیث بطول خمسة خطوط فی نسخة السید الخوانساری دون سائر النسخ.

ب: ورد فی صفحة ۲۶۲ ذیل قوله تعالی« **إنّ عبادی لیس لک علیهم سلطان**» حدیث بطول خمسة خطوط فی نسخة السید الخوانساری دون سائر النسخ.

ج: ورد فی صفحة ۱۶۳ ذیل قوله تعالی« **و إنّما ولیّکم الله و رسوله و الذین آمنوا الذین یقیمون الصلاة و یؤتون الزکاة و هم راکعون**» حدیث بطول سبعة خطوط فی نسخة السید الخوانساری دون سائر النسخ.

د: ورد فی صفحة ۵۸۵ ذیل قوله تعالی« **و جعلها کلمة باقیة فی عقبه لعلهم یرجعون**» قال علی بن ابراهیم رحمه الله فی قوله تعالی« **و جعلها کلمة باقیة فی عقبه لعلهم یرجعون**» یعنی فإنّهم یرجعون- أی الأئمة علیهم السلام الی الدنیا. ورد ذلک فی نسخة السید الخوانساری دون سائر النسخ.

هـ: ورد فی صفحة ۵۹۸ ذیل قوله تعالی« **و أنّه لعلم للساعة فلا تمترنّ بها**» روایة علی بن ابراهیم فی نسخة السید الخوانساری دون سائر النسخ.

و: ورد فی صفحة ۶۰۶ ذیل قوله تعالی« **قل للذین آمنوا یغفروا للذین لایرجون**» حدیث بطول اربعة خطوط فی نسخة السید الخوانساری دون سائر النسخ.

و كـذا ورد فـى صفحـة ۶۱۴ منـه حديثـان و فـى صفحـة ۶۳۷ روايـة بطـول سـتة خطـوط و فـى صفحـة ۶۴۸ حديـث بطـول ثمانيـة خطـوط و فـى صفحـة ۷۷۶ ذيـل قولـه تعالـى« **ذرنـى و مـن خلقـت وحيـدا**» حديـث طويـل و فـى صفحـة ۷۸۳ حديـث و فـى صفحـة ۷۸۴ حديـث و فـى صفحـة ۷۹۳ حديـث و فـى صفحـة ۸۷۱ ذيـل قولـه تعالى«**شـهد اللـه أن لا إلـه الاّ هـو**» حوالـى عشـرين خطـاً ورد كل ذلـک فـى نسـخة السـيّد الخوانسـارى دون سـائر النسـخ.

و أمّـا حـلاًّ: فـإنّ مـا نقلـه شـرف الديـن مـن تفسـير القمـى حوالـى سـتين مـوردا يوجـد عمدتهـا فـى التفسـير الموجـود و مـا لا يوجـد فيـه ممّـا نقـل عـن التفسـير لا عـن علـى بـن ابراهيـم نفسـه و ممـا يكـون مقـداره معتـداً بـه لا الكلمـة او الكلمتيـن أو وجـد فيـه مغايـراً لمـا نقـل عـن تفسـير علـى بـن ابراهيـم و أن لـم يكـن نقـلاً بالمعنـى فقليـل جـداً لعلّـه لا يتجـاوز السـتة مـوارد و إن حـاول البعـض تكثيرهـا و لكنّهـا عنـد التأمّـل ترجـع إلـى مـا يخـرج عـن محـلّ البحـث و كيـف كان فـإنّ ماعثـرت عليـه مـا يلـى:

١- قولـه تعالـى« **ضُرِبَـتْ عَلَيْهِـمُ الذِّلَّـةُ أَيْـنَ مـا ثُقِفُـوا**» إنهـا نزلـت فـي الذيـن غصبـوا حقـوق آل محمـد.[١]

٢- قولـه تعالـى« **أوفـوا بعهـد اللـه اذا عاهدتـم**» يعنـى عهـد اميـر المؤمنيـن عليـه السـلام الـذى أخـذ رسـول اللـه صلـى اللـه عليـه و آلـه ثـم قـال لهـم ناهيـاً محـذراً: « **وَ لا تَكُونُـوا كَالَّتِـي نَقَضَـتْ غَزْلَهـا مِـنْ بَعْـدِ قُـوَّةٍ أَنْكاثـاً تَتَّخِـذُونَ أَيْمانَكُـمْ دَخَـلًا بَيْنَكُـم**»[٢]

٣- قولـه« **إِنَّ الَّـذِي فَـرَضَ عَلَيْـكَ الْقُـرْآنَ لَـرادُّكَ إِلـى مَعـادٍ** »فـإن العامـة رووا أنـه إلـى معـاد القيامـة و أمـا الخاصـة فإنهـم رووا أنـه فـي الرجعـة.[٣] و أمّـا فـى المصـدر فبعـد أن ذكـر الآيـة قـال الرجعـة.

٤- **ذَكَـرَ عَلِـيُّ بْـنُ إِبْرَاهِيـمَ رَحِمَـهُ اللَّـهُ فِـي تَفْسِـيرِهِ قَـالَ قَـالَ أَبُـو جَعْفَـرٍ ع قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ ص لَمَّـا عُـرِجَ بِـي إِلَـى السَّـمَاءِ فَسَحَ اللَّـهُ لِـي فِـي بَصَـرِي غَلْـوَةً كَمَـا يَـرَى الرَّاكِـبُ خَـرْقَ**

١. تأويل الآيات ص ١٣٠ طبعة السيد الابطحى.
٢. نفس المصدر ص ٢٧٧
٣. نفس المصدر ص ۴۴۴

الْإِبْـرَةِ مِـنْ مَسِيرَةِ يَـوْمٍ فَعَهِـدَ إِلَـيَّ رَبِّـي فِـي عَلِـيٍّ كَلِمَـاتٍ فَقَـالَ اسْـمَعْ يَـا مُحَمَّـدُ أَنَّ عَلِيّـاً إِمَـامُ الْمُتَّقِيـنَ وَ قَائِـدُ الْغُـرِّ الْمُحَجَّلِيـنَ وَ يَعْسُـوبُ الْمُؤْمِنِيـنَ وَ الْمَـالُ يَعْسُـوبُ الظَّلَمَـةِ وَ هُـوَ الْكَلِمَـةُ الَّتِـي أَلْزَمْتُهَـا الْمُتَّقِيـنَ وَ كانُـوا أَحَـقَّ بِهـا وَ أَهْلَهـا فَبَشِّـرْهُ بِذَلِـكَ قَـالَ فَبَشَّـرَهُ رَسُـولُ اللَّـهِ ص بِذَلِـكَ فَأَلْقَـى عَلِـيٌّ سَـاجِداً شُـكْراً لِلَّـهِ ثُـمَّ قَـالَ يَـا رَسُـولَ اللَّـهِ وَ إِنِّـي لَأُذْكَـرُ هُنَـاكَ فَقَـالَ نَعَـمْ إِنَّ اللَّـهَ لَيَعْرِفُـكَ هُنَـاكَ وَ إِنَّـكَ لَتُذْكَـرُ فِـي الرَّفِيـقِ الْأَعْلَـى.[1]

۵- قـال [علـى بـن ابراهيـم فـى تفسـيره] قـال أبـو عبدالله عليـه السـلام إنّ معاويـة صاحـب السلسـلة و هـو فرعـون هـذه الأمـة.[2]

۶- قـال علـى بـن ابراهيـم فـى تفسـير« لا تسـتوى الحسـنة و لا السـيئة» أنّ الحسـنة التقيّـة و السـيئة الاذاعـة.[3]

و نقصـان هـذا المقـدار أو مـا يزيـد عليـه بقليـل، عـن النسـخة الأصليـة أمـر طبيعـى خصوصـاً لـو أخذنـا بعيـن الإعتبـار:

الـف: أنّ الإنسـان كثيراًمـا يغفـل فيسـقط مـن المكتـوب شـيئاً و لـذا قيـل بتقديـم اصالـة عـدم الزيـادة اذا دار الأمـر بينهـا و بيـن النقيصـة.

ب: أنّ انعـدام البعـض مـن النسـخة خصوصـاً الخطيّـة منهـا و بالأخـص اذا تطـاول الزمـان عليهـا لحـوادث طبيعيـة ليـس بالأمـر الغريـب.

و خصوصـاً لـو أخذنـا بعيـن الإعتبـار أنّ العمـده فـى إثـارة الإشـكال هـو كتـاب تأويـل الآيـات و أنّ مؤلّفـه مـع جلالـة شـأنه ممّـن يعتمـد علـى المحفوظـات فيسـهو فـى النقـل تـارةً و فـى الإسـتناد أخـرى و ينقـل فـى مـوارد بالمعنـى ثالثـةً و يزيـد مـن عنـده ليبيّـن المجمـل فـى نظـره رابعـةً كل ذلـک ممّـا يقطـع بـه تـارة و نحتملـه قويـاً تـارةً أخـرى فنحتمـل أن مـا ينقلـه عـن تفسـير علـى بـن ابراهيـم ممّـا لـم يوجـد فـى التفسـير الفعلـى كان فـى كتـاب آخـر و أخطـأ السـيّد شـرف الديـن فـى إسـتناده إلـى تفسـير علـى بـن ابراهيـم و أنّ مـا ينقلـه مغايـراً لمـا فـى التفسـير الفعلـى

۱. تأويل الآيات ج ۲ ص ۶۲۷. يوجد فى امالى الشيخ و اختصاص المفيد.
۲. نفس المصدر ص ۷۶۱ و يوجد فى الكافى
۳. نفس المصدر ص ۵۶۷. يوجد فى الكافى و الاختصاص.

نقله بالمعنی أو بزیادة توضیحیّة منه.

مثال ما سهی فی نقله:

۱- نقل قوله تعالی« **تبیاناً لکل شیء**» فی صفحة ۱۱۰ بالنحو التالی« فیه تبیان کل شیء» الاّ اللهم أن یقال أنّه من موارد النقل بالمعنی أو لعلّها کانت قرائة فی ذاک الزمان.

۲- مزج بین آیتین فی صفحة ۷۲۵. قال **یُرِیدُونَ لِیُطْفِؤُا نُورَ اللَّهِ بِأَفْواهِهِمْ وَ یَأْبَی اللَّهُ إِلَّا أَنْ یُتِمَّ نُورَهُ وَ لَوْ کَرِهَ الْکافِرُون**. فإنّ المقطع الأوّل مما ذکره هو المقطع الثانی من آیه ۳۲ من سورة التوبة. قال الله تعالی«**یُرِیدُونَ أَنْ یُطْفِؤُا نُورَ اللَّهِ بِأَفْواهِهِمْ وَ یَأْبَی اللَّهُ إِلاَّ أَنْ یُتِمَّ نُورَهُ وَ لَوْ کَرِهَ الْکافِرُون**» و أنّ المقطع الثانی ممّا ذکره هو المقطع الأوّل من آیه ۸ سورة الصف. قال الله تعالی«**یُرِیدُونَ لِیُطْفِؤُا نُورَ اللَّهِ بِأَفْواهِهِمْ وَ اللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ کَرِهَ الْکافِرُونَ**» فاعتمد علی محفوظاته و أخطأ فی النقل.

و مثال ما نحتمل قویاً خطاءه فی الإستناد موارد ینقلها عن علی بن ابراهیم و لم توجد فی تفسیره و لکن توجد بتمامها فی تفسیر العیاشی أو ینقله عن المفید و لم یعثر علیه فی مظانّه من کتب المفید و لکن یوجد بعینه فی غیبة النعمانی و مثال ما ینقله بالمعنی ما أورده ذیل قوله تعالی« **و یوم یناديهم فیقول ماذا أجبتم المرسلین**» فإنّه یتّحد معنی مع ما جاء فی تفسیر القمی و یغایره لفظاً الاّ اللّهم أن یقال باختلاف نسخة التفسیر التی وصلت إلیه مع النسخة التی وصلت إلینا ثم و مثال ما أضافه توضیحاً ما جاء فی صفحة ۱۴۲ ذیل قوله تعالی« **فلا و ربّک لا یؤمنون حتی یُحَکِّموک....و سلّموا تسلیماً**» لعلیّ بن ابی طالب علیه السلام مما لم یوجد فی الکافی و فی صفحة ۱۵۲ ذیل قوله تعالی« **و إن تلووا أو تعرضوا**» عمّا أمرتم به فی ولایة علیّ، ممّا لم یوجد فی الکافی أیضاً.

التاسع: أنّ مؤلّف التفسیر نقل عن خمسة و عشرین شیخاً غیر علی بن ابراهیم، یشترک علی بن حاتم القزوینی مع مؤلّف التفسیر فی کثیر منهم و حیث إنّ علی بن حاتم متأخّر عن علی بن ابراهیم من حیث الطبقة- و أنّ المشایخ المشترکین مشایخ لعلی بن حاتم قطعاً و أمّا مشیختهم لعلی بن ابراهیم مشکوکة إن لم نقل بأنّها منتفیة قطعاً- یقوی فی النفس أنّ مؤلّف التفسیر الموجود هو علی بن حاتم و أمّا دلیل تأخّر علی بن حاتم فلأنّ

علی بن ابراهیم کان حیّاً سنة ۳۰۷ علی ما مضی و لکن علی بن حاتم علی ما نقله شیخ الطائفة کان حیاً سنة ۳۵۰.

و فیه أوّلاً: أنّ اللازم فی معرفة المقارنة و التّأخر فی أمثال محلّ بحثنا معرفة زمان حیاتهما لا مجرد الطبقة و بما أنّ النجاشی ینقل عن حمید بن زیاد قوله« لقیته- أی علی بن حاتم- سنة ستة و ثلاثمأة و سمعت منه کتابه کتاب الرجال قرائة و اجاز لنا کتبه» نفهم أنّ الرجل کان معاصراً لعلی بن ابراهیم و إن نحتمل بقائه بعد علی بن ابراهیم مدة طویلة و علیه فلا مانع من اشتراکهما فی المشایخ خصوصاً و أنّ علی بن حاتم سنة ۳۰۶ کان رجلاً متکاملاً له کتب و من جملتها کتاب الرجال فلم یکن شابّاً فی اوائل بلوغه.

و ثانیاً: أنّ عشرة من هؤلاء لم یثبت أنّ علی بن حاتم نقل عنهم و هم: محمد بن همام، و ابوالحسن، و ابوالقاسم الحسنی، و عبد الرحمن بن محمد الحسنی، و علی بن جعفر، و سعید بن محمد، و جعفر بن احمد، و حبیب بن حسین بن أبان الآجری، و احمد بن محمد بن بویه، و احمد بن محمد الشیبانی، و تسعة حاول المستشکل أن یثبت اتّحادهم مع من نقل عنهم علی بن حاتم بقوله ظاهراً و احتمالاً، حتی یکثّر المشایخ المشترکین فادّعی اتّحاد المطلق مع المقیّد و هم: احمد بن علی ادّعی اتّحاده بقوله ظاهراً مع احمد بن علی القائدی ابو عمر القزوینی الذی یروی عنه علی بن حاتم، والحسن بن علی بن مهزیار الذّی ادّعی اتّحاده بقوله ظاهراً مع الحسن بن علی الذی روی عنه علی بن حاتم، و محمد بن القاسم بن عبید الله الذّی ادّعی اتّحاده مع محمد بن القاسم، و محمد بن عبد الله الحمیدی الذّی ادعّی اتّحاده مع محمد بن عبد الله، و محمد بن أبی عبد الله الذی ادّعی اتحاده مع محمد بن أبی عبد الله الأسدی المساوی لمحمد بن جعفر الأسدی الذّی یروی عنه علی بن حاتم، و محمد بن أحمد بن ثابت الذّی ادّعی اتحاده مع محمد بن أحمد الذی یروی عنه علی بن حاتم - و إن خالف المحقق آقا بزرگ الطهرانی فحمل محمد بن أحمد المطلق علی أحمد بن محمد بن أحمد بن یحیی بن عمران- و محمد بن جعفر الرزاز الذّی ادّعی اتّحاده مع محمد بن جعفر الذّی یروی عنه علی بن حاتم، و علی بن الحسین الذّی ادّعی الحاج آقا بزرگ اتّحاده مع علی بن

الحسین السعدآبادی و لم یستبعد المستشکل ذلک، و حسین بن محمد بن عامر الذّی ادّعی اتّحاده مع الحسین بن عامر الذی یروی عنه علی بن حاتم، إلی هنا یبقی من الخمسة و العشرین، ستة و هل اشتراک مؤلف التفسیر الموجود مع علی بن حاتم فی مشایخ ستة یکفی لدعوی أن الکتاب من مؤلفات علی بن حاتم؟ کلاّ. اذ من المحتمل نقل کل من علی بن ابراهیم و علی بن حاتم عن هؤلاء و إن کان نقل أحدهم بالإجازة و الآخر بالروایة خصوصاً بعد أن ثبت أنّ جمیعهم کانوا أقراناً من حیث الزمان.

العاشر: أنّه ورد فی التفسیر الفعلی أحد عشر تعبیراً ظاهره أنّ المؤلّف شخص ینقل عن علی بن ابراهیم تارةً و عن غیره أخری ثم یرجع إلی علی بن ابراهیم مجدّداً و المتفاهم أنّه غیر علی بن ابراهیم، و تلک التعبیرات ما یلی:

۱- رجعٌ إلی تفسیر علی بن ابراهیم فی صفحة ۱۴۶ و ۱۶۳

۲- رجعٌ إلی روایة علی بن ابراهیم فی صفحة ۱۵۱ و ۱۸۲ و ۲۳۵

۳- رجعٌ الحدیث إلی علی بن ابراهیم فی صفحة ۱۵۵

۴- و فی روایة علی بن ابراهیم کذا فی صفحة ۱۵۹ و ۱۶۰ و ۲۷۲

۵- من هنا عن علی بن ابراهیم فی صفحة ۲۴۶

هذه الموارد نقلت عن النسخة التی طبعت فی مجلدین.

۶- و فیه زیادة أحرف لم تکن فی روایة علی بن ابراهیم فی المجلد ۳ صفحة ۱۰۶۰.

و یرد علیه: أنّ ظهور هذه الموارد فیما ذکر ظن نوعی و لکن ملاحظة النکات التالیة:

۱- أنّ الأعلام نقلوا عن تفسیر علی بن ابراهیم طوال القرون المتعاقبة.

۲- أنّ ما ینقله کل من الطبرسی من أعلام القرن الخامس و النصف الأوّل من القرن السادس و ابن طاووس من أعلام القرن السابع[۱] و العلاّمة من أعلام النصف الأوّل من القرن الثامن[۲] و الحسن بن سلیمان من أعلام القرن الثامن أو التاسع علی اختلاف نسخ

۱. توفی فی ۶۶۴.

۲. توفی فی ۷۲۶.

تذكـرة المتبحريـن« يـروى (عنـه) عـن الشـهيد»[1] و غيرهـم مـن المتأخريـن، الكثيـر و مطابقـة جلّـه إن لـم نقـل كلّـه مـع التفسـير الموجـود بأيدينـا يكشـف عـن إتّحـاد هـذه النسـخة مع النسـخة التـى كانـت فـى تلـك الأعصـار. نعـم يكفـى اتّحادهـا مـع النسـخة المختصـرة التـى كتبهـا علـى بـن ابراهيـم علـى مـا سـيأتى.

٣- أنّ انعـدام كتـاب معـروف مثـل تفسـير علـى بـن ابراهيـم بالكليّـة و دسّ غيـره مكانـه مسـنِداً إلـى علـى بـن ابراهيـم مـن دون أن يقـف علـى ذلـك هـذه الطبقـات المتقاربـة التـى تنقـل عنـه أحتمـال غيـر عقلائـى و لـو كان لَبـان.

إنّ ملاحظـة مـا ذكـر يوجـب الإطمئنـان الشـخصى – إن لـم يوجـب القطـع- بـأنّ هـذه النسـخة تّتحـد مـع مـا ألّفـه علـى بـن ابراهيـم – فـى الجملـة- و لا إشـكال فـى تقديـم الإطمئنـان الشـخصى علـى مـا يفيـد الظـن النوعـى.

و إمّـا التعبيـرات المذكـورة فإنّهـا اصطـلاح لتمييـز الكلاميـن أحدهمـا مـن الآخـر أو لتمييـز الحديـث عـن السـابق علـى وزان قولـه« قـال علـى بـن ابراهيـم» الـذّى تقـدم توجيهـه.

فـإنّ الـكلّ يشـترك فـى تبديـل الضميـر بالإسـم الظاهـر فبـدل أن يقـول« أقـول» عبّـر بقولـه« قـال علـى بـن ابراهيـم» و بـدل أن يقـول« رجـع إلـى تفسـيرى» (و المـراد بـه التفسـير بالمعنـى المصـدرى لا كتـاب التفسـير) قـال« رجـع إلـى تفسـير علـى بـن ابراهيـم» و كـذا بـدل أن يقـول« روايتـى أو حديثـى» قـال «روايـة علـى بـن ابراهيـم» أو« حديـث علـى بـن ابراهيـم» و هكـذا فـإنّ الـكلّ مـن وادٍ واحـد و قدّمنـا شـواهد علـى أنّ ورود «قـال» مـع الإسـم الظاهـر اصطـلاح، كمـا نقـدم هنـا شـاهداً علـى أنّ «رجـعٌ» مـع الاسـم الظاهـر اصطـلاح. راجـع تفسـير مقاتـل بـن سـليمان المتوفّـى ١٥٠ قـال فـى المجلـد الثانـى صفحـة ٤٨٨ و المجلـد الأوّل صفحـة ٦٢٠« رجـعٌ إلـى قـول مقاتـل» و حيـث إنّ صحـة الاحتمـال المذكـور كانـت واضحـة عنـد محقـق ذاك التفسـير اتّخذهـا دليـلاً قاطعـاً علـى أنّ تفسـير مقاتـل هـو لمقاتـل لا لغيـره. قـال ذيـل العبـارة المتقدمـة الـواردة فـى البحـث عـن قولـه تعالـى« فسـاهم فـكان مـن المدحضيـن» هـذا دليـل

١. توفى شهيد عام ٧٨٦.

قاطع على أنّ التفسير فى جميع النسخ لمقاتل.

نعم نكتة تبديل الضمير بالاسم الظاهر قد تكون التأكيد و إزالة الترديد عن استناد ما ينقله بعد ذلک اليه و كيف كان فما ذكرناه يغنى عن التوجيه الآتى:

أن تكون هذه التعبيرات علامات كُتبت فى الحاشية و حاول قارئ الكتاب أن يبيّن مبدأ شروع عبارة على بن ابراهيم الثانية و أن يميّزها عن عبارة غيره فاجتمعت مع التعبيرات التى كانت تكتب فى حاشية الكتاب فى مقام تصحيح النسخة، و فى مقام مقابلتها مع النسخ المصحّحة، ثم جاء من استنسخ النسخة، فأدخل الحواشى فى المتن متوهماً أنّ جميعها تصحيحات ساقطة عن المتن، أو مبدّلة عما فيه، مثلاً توهّم أنّ الصحيح قوله« رجع إلى تفسير على بن ابراهيم»، و أنّ قوله« قال على بن ابراهيم» الذّى كتب فى المتن مقابل العبارة الواردة فى الحاشية غلط فاستبدل جملة« قال على بن ابراهيم» بقوله« رجع إلى تفسير على بن ابراهيم» ثمّ وصلت هذه النسخة الينا.

إن قلت: إنّ معروفيّة الكتاب يقتضى أن تصل إلينا، منه، نسخ متنوّعة لا أن تنحصر النسخة بما استنسخها شخص اشتبه فى تصحيحها.

قلت: إنّ طبع القضيّة يقتضى ذلک و لكن المشاهَد فى النسخ الخطية اقدام النساخ على تكثير نسخة قوبلت من قِبَل كبار العلماء، و وُشّحت بخطوطهم عليها، لأنّها معتمدة اكثر، فتشيع تلک النسخة، و تهجر سائر النسخ بعد مضى فترة من الزمان.

و يمكن أن يجعل البيان المذكور مؤيداً لدعوى أنّ النسخة الأصلية كانت مشتملة على هذه التعبيرات و إلاّ لما خفى على أعلام قاموا بتصحيح تلک النسخة.

فتلخّص أنّ المهمّ أنّ التعبيرات المتقدّمة اصطلاح يوجد نظيره فى عبارة غير التفسير الموجود و إن رفع اليد عن الإطمئنان الشخصى بالظهور الظنى رفع لليد عن الحجّة بما ليس فى تلک المرتبة بحجة.

الحادى عشر: ورد فى التفسير الموجود عنه عن أبيه عن جده و حيث أنّ مثله غريب فى روايات على بن ابراهيم مع كثرتها نفهم أنّ المؤلّف شخص غير على بن ابراهيم ينقل عن أبيه عن جدّه.

و فیه: لو کان النقل المذکور فی التفسیر کثیراً امکن الایراد بما ذکر و لکن ندرة ذلک تلتئم مع نقل علی بن ابراهیم عن أبیه عن جدّه بأن اتّفق حضور الجدّ فی مجلس فسمع حدیثاً و نقله لإبنه و هذا لم یکن أمراً غیر معقول و لا غیر عقلائی و مجرد الغرابة لیست بمانعة.

الثانی عشر: أنّ المحدّث عن أبی الفضل مجهول فیسقط الکتاب عن الإعتبار.

و یرد علیه: أنّه یعتبر فی نسخ الکتب الغیر المعروفة استنادها إلی مؤلفها و أمّا فی الکتب المعروفة مثل الکافی فلا یحتاج النقل عنه إلی ما یصحّح استناد النسخة الاّ تیمّناً و تبرکّاً و الاّ لزم سقوط الکافی عن الإعتبار لتصدّره بقوله« أخبرنا أبو جعفر» و کذا أمالی المفید بقوله« حدّثنا الشیخ الأجل» علی ما مضی توضیحه.

الثالث عشر: أنّ التفسیر الموجود یشتمل علی ألفاظ فارسیّة مثل أنابیر[1] و کنادیج[2] و فولاذ و مادیانه ممّا یدلّ علی أنّ مؤلّفه ایرانیّ و الحال أنّ علی بن ابراهیم عربیّ کوفیّ و إن عرّف بالقمی لسکونته مدة من الزمن فی مدینة قم.

و یرد علیه أوّلاً: أنّ تأثر العربیّ بکلمات وطنه المستجد- اذا کانت قلیلة- أمر طبیعی و ثانیاً فبالنسبة إلی الأنابیر فقیل إنّه جمع الأنبورة معرّب الأنبر أو الأنبار ثم جمعت علی وزن أنابیر و قیل أنّه عربیّ جمع للنبر بمعنی هری الطعام أی ما یرتفع منه عند صبّه ثمّ جمع الأنبار علی أنابیر جمع الجمع.

و أمّا بقیّة الألفاظ فمعرّبة و یکفی فی التعریب تبدیل حرف بحرف- و الغالب تبدیل الحروف غیر العربیّة إلی العربیّة، أو زیادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حرکة بحرکة، أو إسکان متحرک، أو تحریک ساکن، و بعده لامانع من إشتقاق الفعل منه، و لا مانع من صرفه.[3]

نعم قد تستعار الکلمة غیر العربیّة للقافیة و للاستطراف من دون أن تغیّر و لکن لا تصرف و لا یشتق منها الأفعال مثل کلمة خراسان و خرّم و کُرکُم و کیف کان فإنّ الالفاظ المذکور معرّبة.

۱. صفحة ۴۹۴.
۲. نفس المصدر.
۳. راجع مقدّمة المعرّب للجوالیقی.

هـذا و أمّـا كناديـج جمـع كنـدوج معـرّب كلمـة كنـدو و كـذا ماديانـه معـرّب كلمـه ماديـان و فـولاذ معـرّب كلمـة پـولاد و لا مانـع مـن اسـتعمال المعـرّب، و لا يمكنـک انـكار اسـتعماله، لأنّ مثلـه كثيـر فـى الروايـات. راجـع كلمـة همشـيرجه- بمعنـى اهـل البلـد أو الأخ أو الأخـت مـن الرضاعـة- الـواردة فـى كتـاب الإرث و كلمـة شمشـک[1] و الفَنَـک[2] و الطيلسـان[3] فـى روايـات الصـلاة و العرطبـة فـى المكاسـب المحرمـة و الفالـوذج و الطازينـج فـى الاطعمـة و الأشـربة و الخشـكنانج فـى فضائـل الزهـراء صلـوات اللـه عليهـا و غيـر ذلـک ممّـا يتطلّبـه تعايـش الشـعوب معـاً بعـد فتـح ايـران و الـروم و يقتضيـه أجابـة الأئمـة عليهـم السـلام أسـئلة كل قـوم بألفـاظ يعرفونهـا.

الرابـع عشـر: أنّ المنسـوب إلـى علـى بـن ابراهيـم يشـتمل علـى مـا ينافـى العقـل، و ضـرورة المذهـب، و ذلـک كاف فـى اسـقاط التفسـير الموجـود عـن الإعتبـار، فـلا يبقـى موضـوع للبحـث عـن حجيـة التوثيـق العـام، و مـن جملـة تلـک المـوارد مـا يلـى:

١- أورد ذيـل قولـه تعالى«فتلقـى آدم مـن ربّـه كلمـات فتـاب عليـه إنّـه هـو التـواب الرحيـم» خلـق حـواء مـن ضلـع آدم عليـه السـلام و مقتضـاه أنّ الرجـل تنقـص اضلاعـه اليسـرى عـن اضلاعـه اليمنـى و ذلـک أمـر يكذّبـه الوجـدان. هكـذا قيـل.[4]

٢- أورد ذيـل قولـه تعالـى« فلمّـا آتـاه صالحـاً جعـلا لـه شـركاء فيمـا آتاهمـا» روايـة و فيهـا تسـمية آدم و حـواء عليهمـا السـلام ابنهـم عبـد الحـارث تلبيـة لمـا اقترحـه عليهمـا ابليـس عليـه لعائـن اللـه[5] و ذلـک ينافـى العصمـة و فـى السـند محمـد بـن النعمـان الأحـول لـم يوثّـق بغيـر التوثيـق

١. مـرادف لكلمـة دمپايـى فـى اللغـة الفارسـية. نقـل رينجـرت دزى الهلنـدى فـى كتابـه « فرهنـگ ألبسـة» ص ٢١٩ مـن مصـدر مـا يلـى:
فقـدّم لـه المملـوک شمشـک مطبـوع بالأبريسـم و الحريـر الأخضـر مرصـع بالذّهـب الأحمـر فأخـذه ابوالحسـن و ضعـه فـى كمّـه و صـاح المملـوک و قـال يـا اللـه يـا سـيّدى هـذا شمشـک مـداس لرجليـک حتـى تدخـل المسـترفق.

٢. اسم دابة يلبس جلدها و اسم لجلدها المغطّى بالشعر و يضع منه و من جلود السمور و الثعالب الألبسة.

٣. الطيلسـان اسـم يـرادف كلمـة الـروب كمـا يطلـق علـى قطعـة قمـاش رقيـق تـارة يلـفّ دور الفينـة ويسـمى بالكشـيدة و تـارة يوضـع علـى الـرأس و الكتـف و فسـره البعـض بـ«شـال گـردن» و ثالثـة يلـفّ بـه الجمجمـة و لحيـى الانسـان، انشـد ثعلـب« كلهـم مبتكـر لشـأنه - كاغـم لحييـه بطيلسـانه.»

٤. صفحة ٧٥.

٥. صفحة ٣٦۴.

العام الوارد فی مقدمة التفسیر.

۳- أورد ذیل قوله تعالی« **و لقد همّت به و همّ بها لولا أن رأی برهان ربّه**» **فَقَامَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ وَ غَلَّقَتِ الْأَبْوابَ فَلَمَّا هَمَّا رَأَى يُوسُفُ صُورَةَ يَعْقُوبَ فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ- عَاضّاً عَلَى إِصْبَعَيْهِ يَقُولُ يَا يُوسُفُ! أَنْتَ فِي السَّمَاءِ مَكْتُوبٌ فِي النَّبِيِّينَ- وَ تُرِيدُ أَنْ تُكْتَبَ فِي الْأَرْضِ مِنَ الزُّنَاةِ- فَعَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ وَ تَعَدَّى.**[1] رواها عن أبی الجارود و مضمونها ینافی عصمة الأنبیاء.

۴-أورد ذیل قوله تعالی«**أنّی خالق بشراً من صلصال من حماء مسنون**» روایة و فیها: **ثُمَّ اغْتَرَفَ (سبحانه) غُرْفَةً أُخْرَى مِنَ الْمَاءِ الْمَالِحِ الْأُجَاجِ فَصَلْصَلَهَا فِي كَفِّهِ فَجَمَدَتْ- ثُمَّ قَالَ لَهَا مِنْكِ أَخْلُقُ الْجَبَّارِينَ وَ الْفَرَاعِنَةَ وَ الْعُتَاةَ- وَ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَ الدُّعَاةَ إِلَى النَّارِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ أَشْيَاعَهُمْ- وَ لَا أُبَالِي وَ لَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَ هُمْ يُسْئَلُون.**[2]

و مضمونها یتناسب مع القول بالجبر فینافی العقل و عمرو بن أبی المقدام و أبوه ثابت الحداد الواردان فی السّند لم یوثّقا بغیر التوثیق العام الوارد فی التفسیر.

۵- أورد ذیل قوله تعالی« **فلولا کانت قریة آمنت نفعها ایمانها الاّ قوم یونس**» وفیها **مَا رَدَّ اللَّهُ الْعَذَابَ إِلَّا عَنْ قَوْمِ يُونُسَ، وَ كَانَ يُونُسُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَيَأْبَوْا ذَلِكَ، فَهَمَّ أَنْ يَدْعُوَ عَلَيْهِمْ ..... فَدَعَا عَلَيْهِمْ- فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِ- يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فِي سَنَةِ كَذَا وَ كَذَا فِي شَهْرِ كَذَا وَ كَذَا- فِي يَوْمِ كَذَا وَ كَذَا- فَلَمَّا قَرُبَ الْوَقْتُ خَرَجَ يُونُسُ مِنْ بَيْنِهِمْ .....وَ ضَجُّوا وَ بَكَوْا- فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ .... فَأَقْبَلَ يُونُسُ لِيَنْظُرَ كَيْفَ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ- فَرَأَى الزَّارِعِينَ يَزْرَعُونَ فِي أَرْضِهِمْ، قَالَ لَهُمْ مَا فَعَلَ قَوْمُ يُونُسَ فَقَالُوا لَهُ وَ لَمْ يَعْرِفُوهُ- إِنَّ يُونُسَ دَعَا عَلَيْهِمْ فَاسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ- وَ نَزَلَ الْعَذَابُ عَلَيْهِمْ- فَاجْتَمَعُوا وَ بَكَوْا وَ دَعَوْا- فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالی ....فَغَضِبَ يُونُسُ وَ مَرَّ عَلَى وَجْهِهِ مُغَاضِباً لِلَّهِ- كَمَا حَكَى اللَّه.....**[3]

و السند تامّ و غضبه علی الله أو قومه لا یلتئم مع العصمة.

۱. صفحة ۴۸۹.
۲. صفحة ۶۶
۳. صفحة ۴۵۵.

۶- أورد ذيل قوله تعالى« **و اذكر عبدنا ايّوب اذ نادى ربّه أنّي مسّني الشيطان بنصب و عذاب**» رواية و فيها: **قَالَ (ابليس) يَا رَبِّ سَلِّطْنِي عَلَى بَدَنِهِ فَسَلَّطَهُ عَلَى بَدَنِهِ مَا خَلَا عَقْلَهُ وَ عَيْنَهُ فَنَفَخَ فِيهِ إِبْلِيسُ فَصَارَ قَرْحَةً وَاحِدَةً مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ فَبَقِيَ فِي ذَلِكَ دَهْراً طَوِيلًا يَحْمَدُ اللَّهَ وَ يَشْكُرُهُ حَتَّى وَقَعَ فِي بَدَنِهِ الدُّودُ وَ كَانَتْ تَخْرُجُ مِنْ بَدَنِهِ فَيَرُدُّهَا وَ يَقُولُ لَهَا ارْجِعِي إِلَى مَوْضِعِكِ الَّذِي خَلَقَكِ اللَّهُ مِنْهُ وَ نَتِنَ حَتَّى أَخْرَجَهُ أَهْلُ الْقَرْيَةِ مِنَ الْقَرْيَةِ وَ أَلْقَوْهُ فِي الْمَزْبَلَةِ خَارِجَ الْقَرْيَةِ وَ كَانَتِ امْرَأَتُهُ رَحِيمَةُ بِنْتُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَ عَلَيْهَا تَتَصَدَّقُ مِنَ النَّاسِ وَ تَأْتِيهِ بِمَا تَجِدُهُ.**[1]

قيل: إنّ الله تعالى لا يبتلي انبيائه و اوصيائه بما يوجب أن تنفر العامة عنه و عبدالله بن بحر الوارد في السند لم يوثّق بغير توثيق على بن ابراهيم.

۷- ورد ذيل قوله تعالى« **و اذكر عبدنا داود ذا الأيدى أنّه أوّاب**» رواية و فيها: **يَا دَاوُدُ تَخْتَارُ الْبَلَاءَ عَلَى الْعَافِيَةِ إِنِّي ابْتَلَيْتُ هَؤُلَاءِ (الأنبياء) وَ أَنَا لَمْ أُعْلِمْهُمْ وَ أَنَا أَبْتَلِيكَ وَ أُعْلِمُكَ أَنَّ بَلَائِي فِي سَنَةِ كَذَا وَ شَهْرِ كَذَا وَ فِي يَوْمِ كَذَا، وَ كَانَ دَاوُدُ يَفْرُغُ نَفْسَهُ لِعِبَادَتِهِ يَوْماً وَ يَقْعُدُ فِي مِحْرَابِهِ يَوْماً وَ يَقْعُدُ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ فَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي وَعَدَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ اشْتَدَّتْ عِبَادَتُهُ وَ خَلَا فِي مِحْرَابِهِ وَ حَجَبَ النَّاسَ عَنْ نَفْسِهِ وَ هُوَ فِي مِحْرَابِهِ يُصَلِّي فَإِذَا طَائِرٌ قَدْ وَقَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ جَنَاحَاهُ مِنْ زَبَرْجَدٍ أَخْضَرَ وَ رِجْلَاهُ مِنْ يَاقُوتٍ أَحْمَرَ وَ .... فَأَعْجَبَهُ جِدّاً وَ نَسِيَ مَا كَانَ فِيهِ، فَقَامَ لِيَأْخُذَهُ فَطَارَ الطَّائِرُ فَوَقَعَ عَلَى حَائِطٍ بَيْنَ دَاوُدَ وَ بَيْنَ أُورِيَا بْنِ حَنَانٍ ... فَصَعِدَ دَاوُدُ الْحَائِطَ لِيَأْخُذَ الطَّيْرَ وَ إِذَا امْرَأَةٌ أُورِيَا جَالِسَةٌ تَغْتَسِلُ..... فَنَظَرَ إِلَيْهَا دَاوُدُ فَافْتُتِنَ بِهَا وَ رَجَعَ إِلَى مِحْرَابِهِ.... وَ كَتَبَ إِلَى صَاحِبِهِ [بما ينجّر إلى قتل أوريا فقتل و تزوّج داود إمرأة أوريا.....)**[2]

و الرواية من الإسرائيليات لا تناسب مع عصمة الأنبياء عليهم السلام و إن كان سندها تامّاً مع الغض عن التوثيق العام لعلى بن ابراهيم.

۱. صفحة ۸۸۵.

۲. صفحة ۸۷۶.

۸- أورد فيه: و قال على بن ابراهيم فى قوله« و وهبنا لداود سليمان....» ما ملخصه:

الف: اشتغاله عن الصلاة باستعراض الخيل و حبّها حتى غابت الشمس.

ب: اقدامه على قتل الخيل كلها.

ج: جعل الله سبحانه ملک سليمان فى خاتمه و أن كلّ من يلبسه يحضره الجن و الأنس و الشياطين و جميع الطير و الوحوش و أطاعوه.

د: إخفائه أبنه فى السحاب عن ملک الموت حتى لا يبقض روحه و وقع جسده على الارض فعلم سليمان أنّ أخطاء[1]

و الرواية مرسلة و ما أوردناه منها اسرائيليات تتنافى مع العصمة.

۹- ما أورده ذيل قوله تعالى« إنّک لا تهدى من أحببت» كلاماً يدّل على أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله لم يتيقّن بأنّ أباطالب آمن قبل موته و لم يقبل شهادة عمّه العباس فيه[2] و منافاته لضرورة المذهب واضحة.

أقول: إنّ ما ذكره اجتهاد من على بن ابراهيم و لم يدّع أنّه رواية مسندة أو مرسلة و معارض بما نقله فى التفسير ذيل قوله تعالى«**إنّا كفيناک المستهزئين**» بسند صحيح **عن أَبِيه عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالُوا سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ع يَقُولُ لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ص حِجَّةَ الْوَدَاعِ.... و ساق الحديث بنحوٍ صريح فى اسلام أبى طالب عليه السلام.**

۱۰- حكى عن تفسير على بن ابراهيم قصة اساف و نائلة و أنّهما كانا رجل و أمرأة، زنيا فى البيت فمسخا حجراً و عبدتهما قريش فلمّا بُعث النبىّ صلى الله عليه و آله ظهرت منهما عجوز تخمش وجهها لأنّها أيست من أن تعبد بعد ذلک.[3]

و القصة تتعارض مع ما رواه الحميرى مسنداً فى قرب الأسناد[4] بأنّهما كانا رجلينجنيا فى

۱. صفحة ۸۸۰.

۲. صفحة

۳. صفحة

۴. قرب الأسناد ص ۵۰ و البحار ج۳ ص ۲۴۹.

الكعبة فمسخا و عبدتهما قريش و لم يوجد فيها ما ذُيّل به كلام على بن ابراهيم.

١١- ما أورده ذيل قوله تعالى« **أَ فَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَ يَتْلُوهُ شاهِدٌ مِنْهُ وَ مِنْ قَبْلِهِ كِتابُ مُوسى إِماماً وَ رَحْمَةً أُولئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ**» مسنداً إلى أبى جعفر عليه السلام قَالَ: **إِنَّمَا نَزَلَتْ أَ فَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ، يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه و آله وَ يَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ**(يعنى أمير المؤمنين عليه السلام) **إِماماً وَ رَحْمَةً وَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ فَقَدَّمُوا وَ أَخَّرُوا فِي التَّأْلِيفِ.**[١] مّما يدّل على التحريف بتغيير الكلام عن مواضعه.

١٢- ما أوردناه ذيل قوله تعالى« **إهدنا الصراط المستقيم**» **قَالَ وَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَرَأَ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ غير الضَّالِّين.**[٢] **ممّا دلّ على التحريف بالزيادة و أنّه مناف لاجماع المسلمين.**

أقول: ورد مثله فى كتاب المصاحف لأبى داود[٣] عن عمر فلعلّها وردت على لسان الامام الصادق عليه السلام تقيّةً.

١٣- ما أورده فى المقدمة ممّا دلّ على وقوع التحريف بنقيصة كلمة« فى علىّ» فى ثلاثة مواطن.

١٤- ما مضى فى صفحة ١۶ عن فاطمة الزّهراء ممّا ينافى عصمتها صلوات الله عليها.

هذا ما عثرت عليه و لعلك تقف على موارد أخرى.

و هذه الموارد بعضها إجتهادات من على بن ابراهيم مثل الرواية الأولى و الثامنة و التاسعة و العاشرة و بعضها يحتمل صدورها تقيةً كالرواية الثالثة عشر فيبقى عشرة أو ما يقارب ذلك و لو زادت عن ذلك لما تجاوزت العشرين فإن أرادوا اسقاط الكتاب عن الإعتبار بهذا المقدار وجب اسقاط كثير من الكتب لاشتمالها على مثل هذه الروايات و لا يلتزمون به نعم أنّ المصنّف بنى على الإقتصار فى النقل على ما وصل إليه من الثقات عن

١. صفحة ۴۶۵.
٢. صفحة ۵۴.
٣. كتاب المصاحف مصحف عمربن خطاب ح ١۴٣.

المعصومين عليهم السلام و لكن بنائه كبناء الكلينى و الصدوق و غيرهما«قدّس الله اسرارهم» لا يستلزم سقوط الكتاب عن الإعتبار لو نقلوا ما بنينا على بطلانه.

هذا و إن لا يريدون اسقاط الكتاب- لأنّهم يعلمون بما حكى فى الكتاب عن أبيه و بما كان سنده تامّاً كان الاشكال مشترك الورود. و ما تجيبون به عنها فهو جوابنا أيضاً.

أضف إلى ذلك أنّ عبارة العقائقى عبد الرحمن بن محمد بن ابراهيم فى ذيل تلخيصه لتفسير على بن ابراهيم و الذّى ألّف سنة ٧۶٧ على ما جاء فى الذريعة تفيد أنّ هذه النصوص كانت موجودة فى التفسير الأصلىّ و أنّه حذفها لمنافاتها مع معتقدات الشيعة. قال على ما حكى عنه« هذا آخر ما احتويناه و أضفنا إليه ما خطر بالبال بما يناسبه و رددنا ما جاء ظاهره فى عدم عصمة الأنبياء و الأولياء فإنّ مذهب اهل البيت ليس ما يقوله هذا الرجل»

هذا و أمّا سبب ورود الصحاح منها فى كتبنا فلعلّه سقط منها شىء مثلاً كانت العبارة هكذا: «إنّه كان مكتوباً فى التوراة....»

المبحث الثانى: فى إثبات أنّ مقدمة التفسير الموجود فى متناول أيدينا من على بن ابراهيم

و فيه فصلان:

الفصل الأوّل: فى إثبات مقتضى صحة اسناد المقدّمة إلى على بن ابراهيم و له تقريبات:

التقريب الأوّل: أنّ ظاهر قول القاموس للفيروزآبادى و تاج العروس للزبيدى- مثلاً- أنّ الكتاب و مقدمته للفيروزآبادى و الزبيدى لا أنّ الكتاب له و المقدمة لشخص آخر و يجرى مثله فى تفسير على بن ابراهيم.

التقريب الثانى: (و هو العمدة) أنّ ظاهر قوله فى المقدّمة« إنما ذكرنا من الأبواب التي اختصرناها من الكتاب- آية واحدة ليستدل بها على غيرها- و يعرف معنى ما ذكرناه مما في الكتاب من العلم» أنّ للمصنّف كتابين: ١- كتاب التفسير ٢- كتاب يحتوى على أبواب إختصرها من كتاب التفسير ثم اختار من المختصر آية آية و جعلها مقدمّة و ذلك

بناءً على أنّ كلمة «من» فى قوله «من الأبواب» تبعيضية لا بيانيّة. توضيح ذلک:

أنّ الأبواب إختصرت من الكتاب، و أنّ الآية آية أختيرت من الأبواب المختصرة، و مقتضى ذلک وجود كتاب و تلخيص باختيار أبواب من الأوّل، و مقدمّة للمختصر تحتوى على شمة من تلک الأبواب، و يؤيّد ارادة التبعيض أنّ المتفاهم من قوله«من الأبواب» هو المتفاهم من قوله«من الكتاب» و حيث إنّ الثانية تبعيضيّة قطعاً فالأولى كذلک و أمّا حمل الأولى على البيانيّة بأن يراد بقوله «ألابواب» الشرط فى كل من قوله« و أمّا الرد على من انكر الرّجعة و أمّا الدهريّة و أمّا الزنادقة و غير ذلک، و يراد بما هو سنخ الأبواب الجزاء الواردة فى كل من تلک الجملات أعنى الآية و الرواية التى ذيلت الآية بها فخلاف الظاهر، اذ لم يكن اطلاق الباب على مجرد الشرط متعارفاً و يؤيّد وجود كتابين لعلى بن ابراهيم أمران:

الأوّل: ما ذكره فى معجم الأدباء أنّ لعلى بن ابراهيم كتابين فى التفسير، نوادر القرآن و أخبار القرآن، و إن عنون إبن نديم كتابه باختيار القرآن و كيف كان فإنّ ظاهر العبارة المتقدمة أنّ الكتاب الموجود مع القسم الثانى من المقدمة لعلى بن ابراهيم و أنّ قوله« و نحن ذاكرون من جميع ما ذكرنا ان شاء الله» لا يظهر منه أنّ لعلى بن ابراهيم كتاب واحد أخذ منه ما ذكره فى المقدّمة حتى ينافى ما استظهرناه من عبارته فى آخر المقدمة من أنّ له كتابين.

الثانى: أنّه لم يقل ذيل العبارة المتقدمة و يعرف معنى ما ذكرناه فى الكتاب بل قال يعرف معنى ما ذكرناه ممّا فى الكتاب و «من» تبعيضيّة و به يحصل أمور ثلاثة: ١- الآية الآية التى تقع معرفّاً ٢- الكتاب ٣- بعض ما فى الكتاب فيلائم ما احتملناه.

و بهذا البيان تنحلّ كثيراً من الايرادات المتقدمة لأنّ ما يوجد فى متناول أيدينا هى النسخة المختصرة و لازم ذلک أن لا نعثر فيها على بعض ما نقل عن التفسير و أن لا يكون للتفسير الموجود أربعة أجزاء و أنّ كلمة «رجع» و أمثالها إرجاع من المصنّف إلى التفسير المطوّل فراجع و تأمّل. و أمّا سبب ضياع التفسير الأصلىّ دون ما اختصره قد يكون أمور مثل مقابلة النسخة المختصرة من قِبَل الأعيان و توشيحها بخطوطهم و أحتوائها على أهمّ المطالب المنتخبة من قِبَل المصنّف نفسه وسهولة حملها و غير ذلک كل ذلک سبّب

رغبة الطلاب فيها أكثر من رغبتهم فی التفسير الأصلیّ.

ثم إن قبلت الظهور المذكور فهو و إلاّ فلا أقل من إحتماله فی العبارة و هو كاف فی دفع الكثير من الإشكالات.

و أورد علی تطبيق الكبری المتقدّمة علی التفسير المنسوب لعلی بن إبراهيم ايرادات، ثلاثة منها تحاول أن تثبت أنّ المقدّمة بتمامها لشخص آخر و واحدة منها تحاول أن تثبت أن القسم الأوّل من المقدّمة لشخص غير علی بن ابراهيم، و تفصيلها مايلی:

الايراد الأوّل: إنّ مقايسة قوله« فالقرآن منه ناسخ و منه منسوخ و منه محكم و منه متشابه....» الوارد فی صدر القسم الثانی من مقدمة التفسير مع مقاطع من تفسير النعمانی يفيد أنّ الأوّل تلخيص للثانی و لا يعقل أن يلخّص علی بن ابراهيم كتاب من يتأخّر عنه فی الطبقة. فإنّ النعمانی تلميذ الكلينی و الكلينی تلميذ علی بن ابراهيم فيكون علی بن ابراهيم مقدماً علی النعمانی بطبقتين هذا ولو قلنا بأنّ ما يعرف بتفسير النعمانی هو رسالة المحكم و المتشابه للسيد المرتضی فالأمر مشكل لأنّ السيد تلميذ المفيد و هو تلميذ إبن قولويه و هو تلميذ الكلينی و هو تلميد علی بن ابراهيم و كيف يلخّص علی بن ابراهيم كتاب من لم يولد بعدُ و اذا لا يعقل أن تكون المقدمة لعلی بن ابراهيم فلابدّ أن يكون مدوّنها شخص آخر.

و يرد عليه: أنّه كما يمكن أن يكون مؤلّف التفسير الفعلی ناظر إالی ما كتبه النعمانی أو السيد المرتضی و ملخّصاً له فيكون متأخراً عن علی بن ابراهيم يمكن أن يكون مؤلّف ما يعرف بتفسير النعمانی ناظر إلی ما كتبه علی بن ابراهيم و مفصّلاً لاختصاره. فتكون المقدّمة من علی بن ابراهيم. أضف إلی ذلک فإنّ النعمانی يروی عن جماعة منهم إبن عقدة الذی روی عنه علی بن ابراهيم فيكون النعمانی من أقران علی بن ابراهيم من حيث الزمان و إن اختلفت طبقتهما لابتناء الطبقة علی المشيخة فلا يوجد محذور عقلی فی تلخيص علی بن ابراهيم ما كتبه النعمانی«قدس سره».(تأمّل).

الايراد الثانی: أنّ تعبير الواسطة بقوله«حدثّنی ابوالفضل العباس بن محمد بن قاسم بن حمزة بن موسی بن جعفر عليهما السلام قال حدثنی ابوالحسن علی بن ابراهيم» فی

أوّل سورة فاتحة و عدم تعبيره بذلک فی أوّل الکتاب دليل علی أنّ ما تلقّاه من علی بن ابراهيم لم يکن من أوّل الکتاب و يحتمل فی مثله أن يکون المقرّر بعد أن تلقّی الکتاب بتمامه کتب له مقدمة من عنده فلم يحرز أنّ المقدّمة من علی بن ابراهيم.

و يرد عليه: أنّ قوله«حدثّنی- إن دلّ علی أنّ ما بعده هو المحدَّث له- فإنّ قوله« قال ابوالحسن علی بن ابراهيم»-فی القسم الثانی من المقدّمة مرّتين يدّل علی أنّ مابعده، مقولاً له فيثبت أنّ القسم الثانی من المقدّمة لعلی بن ابراهيم و يبقی القسم الأوّل منها و يمکن إثبات أنّه، له أيضاً بتقريبين:

التقريب الأوّل: أنّ اتيانه بضمير المتکلم مرّتين فی عبارته المعروفة فی القسم الأوّل من المقدّمة حيث قال« و نحن ذاکرون [أی فی المقدّمة] من جميع ما ذکرنا [أی فی الکتاب] ان شاء الله [آية آية] و لم يقل«من جميع ما ذکره شيخنا أو ما ذکره علی بن ابراهيم» دليل علی أنّ کاتب الکتاب هو کاتب المقدمة.

و يمکن أن نستدلّ بنفس الطريقة بما ورد فی القسم الثانی من المقدّمة من قوله« و نحن نذکر لک کله فی مواضعه إن شاء الله تعالی.» و تکرار مضمونه فی عشرة مواضع منه.

لا يقال: إنّ إتّحاد المقرّر و کاتب المقدمة کافٍ فی صحة التعبير المذکور فلا يدلّ ذلک علی أنّ مؤلف المقدّمة هو علی بن ابراهيم.

لأنّا نقول: إنّ المقرّر علی قسمين:

١- أن يغيّر ما سمعه ولو بالزيادة أو النقيصة أو الاختصار أو التفصيل أو النقل بالمعنی و غير ذلک و مثله يصح أن يسند الکتاب إلی نفسه کما يصح أن يسنده إلی شيخه و عليه فإن کانت المقدّمة منه صحّ أن يعبّر« بأنّی لخّصت ما أوردته فی الکتاب» و لَوَرَد الإشکال.

٢- أن يأتی بکلمات الأستاذ حرفاً بحرف بلا أی تغيير و فی مثله لا يصحّ – عرفاً- أن يقول«نحن ذاکرون فی مواضعه» بل يقول« نحن ناقلين أو حاکين عن فلان فی مواضعه» ثم النقل بالمعنی إن أجزناه فمختصّ بمن ينقل عن الإمام بلا واسطة و لم يکن متعارفاً فی سائر الوسائط و الاّ لکان الغالب فی الروايات المشترکة بين المحمدين الثلاث هو

الإتحاد فی السند و الترادف فی الألفاظ بسبب تلاعب سائر الطبقات فی ألفاظها و لیس کذلک فإنّ الغالب فیها وحدة التعابیر مع تغییر قلیل فی الحروف و التقدیم و التأخیر و غیره ممّا یکفی فی نشؤه اقتصار طبقة واحدة علی النقل بالمعنی.

التقریب الثانی: أنّ فی کیفیّة تلقی من فی الطبقة المتأخرة الکتاب من علی بن ابراهیم إحتمالین:

۱- أن یستعیر الکتاب و یستنسخه إجازة ففی مثله نجیب عن الاشکال بأنّ المتعارف فی کل کتاب أن یکون له مقدمّة، ولو مختصرة، لا تتجاوز الحمد، و الثناء و الصلاة علی النبّی و آله، و من یستنسخ الکتاب یستنسخه مع مقدمّته لا أن یکون بلا مقدّمة و یکتب المستنسخ له مقدمة.

۲- أن یملی الاستاذ علی التلمیذ کتابه بقرائته علیه أو بإملائه من ظهر القلب و قد سبق منّا أنّ هذا یعدّ أجود طرق تلقّی التلمیذ الحدیث و الظاهر أنّ تلقّی أبی الفضل العباس کان من هذا القبیل و الدلیل علی ذلک: أنّ ما یهمّ المحدّث هو الأحادیث، لا تعلّم اللغات کما یفعل طلابنا الأعاجم یقرؤن کتاب المعالم أو القوانین أو الحاشیة لملاّ عبدالله أو شرح الشمسیّة کل من أوّل مقدمته لینتفعوا بما فیها و اذا کان المهمّ لدی المحدث نقل الحدیث فمن الطبیعیّ أن یبدأ علی بن ابراهیم من أوّل سورة الفاتحة و لذا وشّح التلمیذ الکتاب- هناک- بقوله حدثنی أبوالفضل.

هذا و أمّا من أین أتی التلمیذ بمقدّمة کتاب علی بن ابراهیم؟ فأنّ المحتمل أنّه بعد أن أتمّ الکتاب کتب المقدمة من نسخة الأستاذ ولو باستعارة نسخته و الدلیل علی ذلک أنّ قرائة التلمیذ الکتاب أن کان بعد معروفیّة الکتاب و تکثّر نسخه کما لو درّسه مؤلّفه مرّات قبل ذلک فأن العثور فی مثله علی مقدمة الکتاب لم یکن أمراً صعباً و إن لم یعرف الکتاب بعد کما لو حضر التلمیذ الدرس و الاستاذ فی دورته الأولی فإنّ طبع القضیّة یقتضی أن یکون التلمیذ ملتفتاً إلی أنّ شخصیّة علی بن ابراهیم لاتُبقی کتابه تحت الستار و سینشر عن قریب ففی مثله لا یأتی التلمیذ لنسخته بمقدمة من عنده فقط بل یحاول أن یأتی بمقدمة المؤلف و لو فی جنب المقدمة التی یکتبها هو.

و نلخّص الكلام أن لو أخذنا بعين الإعتبار كل ما تقدّم تطمئنّ النفس بأن المقدمة كالكتاب لعلى بن ابراهيم نفسه و ممّا ذكرنا تعرف دليل القائل بأنّ القسم الأوّل من المقدمة لم يكن لعلى بن ابراهيم، كما تعرف جوابه أيضاً.

الايراد الثالث: أنّ قوله« و إنّما ذكرنا من الأبواب التى اختصرناها من الكتاب آية واحدة إلى آخر العبارة» يفيد أنّه«قدس سره» اختصر فى المقدمة ما جاء فى مواضعه من الكتاب و لكن عند ما نراجع المواضع التى أحالنا إليها نرى أنّه تارةً ينقل حديثاً فى المقدمة لم يأت به فى موضعه، و لكن أتى بحديثٍ آخر يغاير الأوّل، كلاًّ، و ثانيةً ينقله فى موضعه مع اختلاف فى السند أو المتن و ثالثة يرسله فى المقدمة و يسنده فى موضعه و غير ذلك.

مثال الأوّل ما رواه فى المقدمة تحت عنوان« وأمّا الردّ على من انكر الروية» مسنداً عن أحمد بن محمد بن أبى نصر عن الرضا عليه السلام قال فيه« يا أحمد ما الخلاف بينكم و بين اصحاب هشام بن الحكم... إلى آخر الرواية » و لكنّه لم يذكر فى محلّه[1] ذيل آيات الحادية عشرة إلى الخامسة عشر من سورة النجم و ذكر حديثاً آخر أسنده إلى الحسن (الحسين) بن العباس عن أبى جعفر عليه السلام فى تفسير قوله تعالى« **ما ضلّ صاحبكم و ما غوى**»

و مثال الثانى ما رواه فى المقدمة تحت عنوان« و أمّا الرد على من أنكر الرجعة مسندا عن حمّاد عن أبى عبدالله عليه السلام قال فيه« ما يقول الناس فى هذه الآية: يوم نحشر من كل أمة فوجاً» و لكنه لم يذكر فى محله فى سورة النمل بل أتى بحديث يغاير ما تقدّم من حيث السند حيث أسنده إلى أبيه عن إبن أبى عمير عن أبى بصير عن أبى عبدالله عليه السلام و يغايره فى بعض المتن[2]

و مثال الثالث: ما ذكره مرسلاً عن الصادق عليه السلام فى المقدمة ذيل قوله تعالى« **و حرام على قرية أهلكناها**»[3] و أسنده ذيل الآية فى سورة الأنبياء و مع ذلك كلّه كيف

١. تفسير القمى ج٣ ص ١٠٢٠.
٢. نفس المصدر ج٢ ص ٧٤٦
٣. نفس المصدر ج ١ ص ٤٦.

يصح أن نجزم باتحاد مؤلّف المقدمة و مؤلّف الكتاب.

و فيه: أنّ من بنى على الإختصار من جهة و تعميم الفائدة من جهة ثانية و كان له فى كل مسئلة روايات متعددّة و لكلٍ منها طرق مختلفة من جهة ثالثة، لا يُستبعد صدور ذلک منه، يرسل مرة، و يأتى بالسند أخرى، و يحاول أن يستفيد مع التحفظ على الاختصار، باتيان رواية واحدة فى المقدمة و بغيرها فى مكانها الأصلى ثالثة و هكذا.

المبحث الثالث: فى وفاء عبارة على بن ابراهيم بوثاقة جميع الوسائط.

قال على بن ابراهيم فى مقدمة كتابه« و نحن ذاكرون و مخبرون بما ينتهى إلينا و رواه مشايخنا و ثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم و أوجب ولايتهم و لا يقبل عمل الاّ بهم» و التحقيق يتوقف على تقديم مقدمات:

الأولى: أنّ فى كلمة« رواه» احتمالات:

١- أن تكون معطوفة على كلمة« ينتهى» بدون تقدير موصول آخر و مقتضاه أن يكون العطف تفسيرياً يرجع ضمير« رواه» إلى «ما» الموصولة التى ذكرت فى الكلام و كلمة«ما» متعلقة بقوله«مخبرون» و أنّ الباء فى جميع الاحتمالات بمعنى« عن».

٢-أن تكون معطوفة على كلمة« ينتهى» و تقدير موصول آخر و مقتضاه أن يكون العطف تأسيساً يعبّر بـ«ما» المذكورة عن طائفة من النصوص و بـ«ما» المقدّرة عن طائفة و أن يكون من عطف الخاص على العام و أنّ حرف الجرّ الوارد على الموصول المذكور و المقدّر متعلقاً بقوله«مخبرون» أيضاً.

٣- أن تكون معطوفة على كلمة «مخبرون» و تقدير موصول آخر و يكون مردّ العبارة إلى قوله« و نحن ذاكرون ما رواه مشايخنا و ثقاتنا و مخبرون عمّا ينتهى إلينا» و مقتضاه:

الف: أن يكون العطف لفاً و نشراً مشوّشاً و أنّ«رواه» صلة لموصول مقدّر يكون مفعولاً لقوله« ذاكرون» و أنّ الذكر متعدٍّ بنفسه و أن الانتهاء متعدٍّ بالواسطة.

ب: أن يكون العطف تاسيساً و يدلّ المفعول بلا واسطة لكلمة « ذاكرون» عن طائفة من المنصوص و المفعول بالواسطة لكپلمة ينتهى عن طائفة أخرى.

ج: أن يكون حرف الجرّ الداخل على الموصول المذكور متعلقاً بقوله «مخبرون».

و الاحتمال الثانی خلاف الظاهر لأنّ إشارته إلی طائفتین من النصوص بالکیفیّة المتقدّمة یتوقف علی تکرار الموصول بتقدیره و الاصل عدم التقدیر و الاحتمال الثالث خلاف الظاهر أیضاً لأنّه مضافاًإلی توقفه علی تکرار الموصول یبتنی عطفه علی الواو و مدخولها و مثله غیر متعارف.

فیتعیّن الاحتمال الأوّل و أنّ العطف تفسیریاً

و منه ظهر بطلان ما احتمله بعض الأفاضل و ملخّصه أن یراد بقوله« ما انتهی إلینا» جمیع روایات الکتاب الصحیحة و السقیمة و المسندة و المرسلة و بقوله« و رواه مشایخنا و ثقاتنا» ما رواه عن الثقات فیکون من عطف الخاص علی العام و حَمَل عدم تکرار الموصول علی غفلة المتکلم أو تماهله فیه» انتهی.

و فیه: أنّ الإعتناء بمثل هذه الاحتمالات- بعد ملاحظة ما تقدم- ینافی الظهور و لم یبق معه حجر علی حجر.

الثانیة: أنّ قوله«عن الذین فرض الله طاعتهم» متعلق بقوله« رواه» لا بقوله« مخبرون» لقرب« رواه» دون « مخبرون» و لأنّ اسناد نقل الروایة إلی المشایخ – متصلاً- عن الأئمة علیهم السلام حقیقی لا یحتاج إلی مؤنة زائدة دون إخبار المصنّف عنهم علیهم السلام فإنّه مجازی و حمل الکلام علیه من دون ضرورة تقتضیه یحتاج إلی زیادة مؤنة.

الثالثة: إنّ قوله« رواه مشایخنا و ثقاتنا عن الذین فرض الله طاعتهم» ظاهر فی شهادة المصنف بصدور أخبار کتابه فی الجملة عن الأئمة علیهم السلام و مشعر بإبتناء شهادته علی الوثوق المخبری دون الخبری.

الرابعة: أن مقتضی العطف التفسیریّ و وحدة الموصول أنّ متعلّق الشهادة عبارة عن أخذ کل ما ذکره فی الکتاب عن الثقات سواء ذکره مسنداً أو مرسلاً، ترک بعض الوسائط أو ترک جمیعها بل حتّی ما لم تدلّ علی أنّه روایة فتنکشف منه وجود طریق تامّة لکل ما ذکره.

لا یقال: إنّ لازم ما ذکرتموه صحّة کل ما نقله فی الکتاب بوثوق مخبری لا خبری اذ لا

فرق بین قول علی بن ابراهیم إنّ إبن أبی عمیر ثقة و قوله کل ما أذکره فی الکتاب فقد نقلته عن الثقات. غایة الامر تلک شهادة خاصة و هذه شهادة عامة.

لأنّا نقول: إنّ اللازم معرفة الرجال تفصیلاً لنمیّز مَن تعارض فیه الرجالیین عمّن لا یکون کذلک و احتمال عدم المعارضة غیر کاف و الاّ لزم الأخذ بقول النجاشی فی توثیق الراوی قبل مراجعة سائر الرجالیین لمعرفة وجود معارض للنجاشی أوّلا؟ و لا یلتزمون به. نعم المرسلات لا تکون حجّة لنا و إن کانت تامّة عنده و أمّا رجال المسانید و من ذکر من رجال المراسیل فإن وجد لقول علی بن ابراهیم تعارض فیهم لا نأخذ بقوله و إن لم یوجد معارض لقوله شمله التوثیق العام فنأخذ بمقتضاه.

اذا عرفت ذلک نقول:

أنّ فی قوله«مشایخنا و ثقاتنا» احتمالاتاً أربعة:

۱- أن یکون العطف تفسیریاً و أن یراد بهم رواة جمیع طبقات السند.

۲- أن یکون العطف تفسیریاً و یراد بهم الطبقة المتصلة بالائمة علیهم السلام.

۳- أن یکون العطف تفسیریاً و یراد بهم الطبقة المتصلة بعلی بن ابراهیم.

۴- أن یکون العطف تأسیسیّاً و یراد بالمشایخ جمیع سلسلة السند و بالثقات المشایخ إمّا المتصلین بالائمة علیهم السلام أو المتصلین بعلی بن ابراهیم.

ثم المشایخ علی الحتمال الثالث ظاهر بمعنی الأساتیذ و علی سائر الاحتمالات بمعنی الأکابر.

و لا شکّ فی بطلان الاحتمال الثانی و الثالث لأنّ الشهادة بصدور النصوص عن الأئمة علیهم السلام بعد عدم إحراز وثاقة غیر الطبقة المتصلة بالائمة علیهم السلام و غیر الطبقة المتصلة بعلی بن ابراهیم لا مصحّح لها فلا تصدر هکذا شهادة عن مثل علی بن ابراهیم و ببطلانهما یبطل الاحتمال الرابع فیتعین الاحتمال الأوّل و منه ظهر بطلان ما أفاده سیدنا الأستاذ القمّی و ملخّصه أنّ العطف تفسیریّ و المراد بالمشایخ و الثقات هم المشایخ بلا واسطة و ذلک لظهوره فی الأستاذ و کیف کان فتثبت وثاقة جمیع السلسلة و

لا شک فی شمول هذه العبارة للمسانید و إن اشتملت علی من أهمله المصنف أو ضعّفه و هذا لا یلتزم به، و لکنّه لا یستلزم المناقشة فی التوثیق العام اذ غایة ما یلزم منه معارضة الأقوال.

لا یقال: إنّ اطلاق الشیخ علی شیخ الشیخ مجازی لا تحمل عبارته علیه إلاّ بقرینة.

لأنّا نقول: أوّلاً أنّ کلمة«شیخی و شیوخی و مشایخی» المضافة إلی یاء المتکلم ظاهرة فی الاستاذ و لکن کلمة«مشایخنا» تلتئم مع ارادة اساتیذنا نحن کهذه الطبقة الخاصة من الشیعة و یحتمل أن یراد به أکابرنا کطائفة و استمال اللفظ فی المعنیین کثیر فلا یصحّ استظهار المعنی الأوّل

و ثانیاً: أن وصله السند بالأئمة علیهم السلام قرینة علی شمول جمیع الطبقات و أن المشایخ بمعنی الأکابر و استعماله کذلک لیس بعزیز. أنظر النجاشی عبّر عن الحسن بن موسی النوبختی المتقدم علیه بمأة سنة و عن أحمد بن داود بن علی القمی و عن أبی غالب الزراری بشیخنا و یکثر مثله فی عبائر المتأخرین. هذا و باطلاق العبارة یصحّح من ورد ذکره فی المسانید و المراسیل و مفادها أنّه یری صدور المراسیل الواردة فی الکتاب عن المعصومین علیهم السلام و إن لم نقل به.

و ممّا ذکرنا ظهر أنّه لا حاجة إلی البحث عن المراد بضمیر المتکلم مع الغیر هل أتی به المصنّف لتوقیر نفسه أو علماء الشیعة أو الشیعة بل لا ینتج الطریق المذکور.

ثمّ بتمامیّة الأمور الثلاثة الذی تعرضنا لها طوال الرسالة یثبت حجیة التوثیق العام و الحمد لله أوّلاً و آخراً و ظاهراً و باطناً.